واقع الإعلام السوري:
الاحتياجات ومراجعة الأدبيات

أيار 2025

المؤلف
جابر بكر

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

المحتويات

١. المقدّمة	٣
٢. الخلفـية والسياق	٤
٣. المنهجية	١٢
٤. خارطة الإعلام السوري	١٤
٥. الجمهور وتلقّي المعلومات	٢٠
٦. النقابات والجمعيات	٢٢
٧. المؤسسات التعليمية	٢٥
٨. المنظمات التدريبية	٢٩
٩. التحدّيات الرئيسية فـي مواجهة الإعلام السوري	٣١
١٠. الخلاصة	٣٥

١. المقدّمة

لماذا هذه المراجعة؟

تأتي هذه المراجعة الشاملة، كإطار تحليل للمعارف التي قدّمتها الأدبيات والمنشورات التي تناولت العمل الإعلامي في سوريا منذ نشأته وحتى اليوم. تناولت هذه المراجعة القوانين، والتقارير الخاصة بحرّية التعبير والحرّيات العامة والأوضاع السياسية والاقتصادية. أمّا استعراض كلّ ما سبق فيأتي بهدف وضعها جميعها تحت عين التحليل البحثي والمعرفي ومقارنة النتائج وصولاً إلى الخلاصات والتوصيات. هذه المراجعة هي رصد للإعلام بكونه مرآة للتغيّرات السياسية والاجتماعية في سوريا، وسعي إلى فهم دوره المحوري في تشكيل الرأي العام خلال الثورة والحرب، وحتى في أوقات السلم.

هدف المراجعة

تبدو هذه الدراسة أكبر من مجرّد مراجعة أدبية لدراسة احتياجات الإعلام السوري، ولكنها تأتي في توقيت استثنائي ولذا يتوجّب استثمار الفرصة لبناء مراجعة شاملة ودقيقة، تبدأ من تفكيك الإطار التاريخي للإعلام السوري وتحليله، ومن ثم تقييم البيئة القانونية والسياسية والاقتصادية التي حكمته طوال السنوات الماضية، وأثر التحولات السياسية القديمة والحديثة عليه. تصل الدراسة بعد ذلك إلى الواقع اليوم وما عكَسَه من احتياجات وضرورة تدخّل، حيث نشهد تحوّلاً سياسياً هو الأول من نوعه في تاريخ سوريا المعاصر، وينعكس بالضرورة على واقع الإعلام ومؤسساته من خلال البيئة القانونية والوضع السياسي، والظرف الاقتصادي الذي تعبره البلاد.

٢. الخلفية والسياق

نشأة الإعلام السوري

تُشير نشأة الإعلام في سوريا إلى أن ولادة الصحافة جاءت نتيجة الاهتمام بالسياسة وتحوّلاتها دون سواها من عوامل اقتصادية واجتماعية، إذ شهدت سوريا في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر، تحديداً عام ١٨٦٥، ولادة أول صحيفة حكومية في دمشق باسم «سورية» وجاءت صوتاً للسلطة العثمانية آنذاك وأسّسها وأشرف على إدارتها الوالي محمد رشيد باشا، وبالطبع كانت تطبع باللغتين العربية والتركية. وصدرت هذه الصحيفة بعد مرسوم التنظيمات العثماني، وغطّت أخبار دمشق وحمص وحماة ودرعا. وعلى رغم أنها صحيفة حكومية – إدارية بالدرجة الأولى وتعكس سياسات الدولة العثمانية بالدرجة الثانية، إلا أنها استقطبت أقلاماً لامعة في تاريخ سوريا المعاصر مثل ناصيف اليازجي وبطرس البستاني وأحمد فارس الشدياق ورزق الله حسون وفرانسيس مراش، وعبد الرحمن الكواكبي الذي بادر إلى تأسيس أول صحيفة خاصة ناطقة باسم القومية العربية[١]، إذ كانت تسيطر على تلك الحقبة النزعات القومية. وجاءت صحيفة «الشهباء» عام ١٨٩٥، وسريعاً أوقِفت من قِبل السلطات العثمانية التي رأت فيها تهديداً لوجودها، وباءت جميع محاولات الكواكبي اللاحقة بتأسيس صحيفة خاصة بالفشل، فغادر البلاد إلى مصر[٢]. تزامن إطلاق صحيفة «سورية» الحكومية مع صدور صحيفة «مرآة الأحوال» لصاحبها رزق الله حسون، وتُعتبر هذه الأخيرة أول صحيفة سوريّة خاصة.

١ بثينة الخليل، «الصحف السورية.. من خبز مقدس إلى شاعر للبلاط»، تلفزيون سوريا، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

٢ رياض معسعس، «في الذكرى ١٥٧ لميلاد الصحافة السورية»، السوري اليوم.

عقب انهيار السلطنة العثمانية ودخول الجيش العربي إلى دمشق عام ١٩١٨، عمّت البلاد موجة من الحرّيات الصحافية. وخلال عام واحد طُبعت عشر صحف جديدة في سوريا، وبقي حال الحرّية حاضراً تحت حكم الملك فيصل بن الحسين مع بعض الرقابة على المحتوى، ليكون مؤيداً للوحدة العربية. ثم سريعاً، ومع دخول القوات الفرنسية دمشق في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٠، بدأ عهد جديد من قمع الحرّيات، ولكن برز التوجّه القومي المعادي للانتداب الفرنسي بشكل جلي، ولذا لجأت الإدارة الفرنسية إلى إصدار قانون المطبوعات عام ١٩٢٥ والذي قيّد حرّية الصحافة بشروط وغرامات مالية وحتى جنائية، ما تسبّب بمصادرة عدد من الجرائد وأُغلق بعضها وسُجن بعض محرّري هذه الصحف. بالمقابل أدار الانتداب صحافته الرسمية الدعائية الخاصة، والتي كانت توظّف خطاباً مؤيداً لفرنسا[٣].

الأمير يحيى الشهابي

كان للحرب على طول الخط تأثير واضح على الصحافة السورية، فَبعد الحرب العالمية الثانية وعلى رغم تشديد الرقابة الفرنسية على الصحف المحلية، إلا أن البلاد شهدت بين عامَي ١٩٤٥ و١٩٤٦ انتشاراً واسعاً للصحف. وبحلول عام ١٩٤٨ بعد الاستقلال بعامين فقط، كان في سوريا حوالي ٤٥ صحيفة ودورية يومية وأسبوعية. وفي عام ١٩٤٧ بدأ البثّ الرسمي لـ «إذاعة دمشق»، ثاني إذاعة عربية بعد القاهرة، وجاء صوت الأمير يحيى الشهابي معلناً: «هنا دمشق» ليصبح سمة الإذاعة التي ساهمت مع الصحف في دعم مسار الحركة الوطنية والوعي العام في البلاد آنذاك[٤].

٣ بثينة الخليل، «الصحف السورية.. من خبز مقدس إلى شاعر للبلاط»، تلفزيون سوريا، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

٤ سامر الموسى، «الإذاعة السورية تاريخ من تاريخ»، التاريخ السوري المعاصر، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

حسني الزعيم

أديب الشيشكلي

عقب الاستقلال في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٤٦، أُلغي قانون المطبوعات الفرنسي وسُنّ بدلاً عنه قانون المطبوعات السوري رقم ٢٤، ثم استُبدل بالقانون رقم ٣٥ لعام ١٩٤٩[٥]. حسّنت هذه القوانين من وضع الحرّيات الصحافية الحزبية والخاصة، ما انعكس على ازدهار عدد الدوريات، ففي نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم بلغ عدد الدوريات قرابة ٥٢ مطبوعة متنوّعة[٦]. إلا أن الانقلابات العسكرية التي عصفت بالبلاد سريعاً عقب الاستقلال كان لها تأثيرها على مسار الصحافة، حيث استُخدمت الإذاعة الوطنية، «إذاعة دمشق»، كمنصّة لإعلان رغبة المنقلب بالقوة، وهذا ما سنّه حسني الزعيم وتلاه أديب الشيشكلي، وكل منقلب يأتي ببرنامجه السياسي الذي يُجبر الإعلام على الترويج له، ويُشدّد الرقابة على الصحف المعارضة له[٧].

إلا أن الموجة القومية العربية بقيت مرافقة للصحافة السورية طيلة تلك الفترة، وتجلّت مع العدوان الثلاثي على مصر، ومن ثم دخلت البلاد بالوحدة الاندماجية مع مصر في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨. ودخل بعدها الإعلام السوري حقبة كارثية من القمع والمنع، إذ اشترط الرئيس المصري آنذاك جمال عبد الناصر، حلّ الأحزاب وجميع منظمات المجتمع المدني، وفي الوقت ذاته أُغلقت كافة الصحف الخاصة، وبقيت صحف الدولة، وخضعت البلاد للقانون رقم ١٩٥ لتنظيم الصحافة، وصارت الصحف والإذاعة ناطقاً رسمياً باسم الحكومة. ثم جاء التلفزيون الرسمي عام ١٩٦٠ لينضم إلى المجموعة الإعلامية الناطقة باسم الحاكم[٨]. الصحوة الأخيرة للصحافة السورية قبل الدخول في نفق البعث كانت مع الانفصال عن مصر في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، حيث عادت الصحف إلى الساحة، عاكسةً التنوّع السياسي، والقومي والديني[٩]. إلا أن البيان رقم ٤ الصادر عن القوة الانقلابية البعثية أمرَ بمنع جميع الصحف السورية وإيقافها، ما عدا تلك الناطقة باسمه، ودخل الإعلام السوري نفق الاحتكار الرسمي والتوجيه الحزبي[١٠].

تُظهر هذه الحقبات دوراً واسعاً، سياسياً وفكرياً، للإعلام السوري بحسب المرحلة. ولكنها أيضاً تُظهر دور السلطة في تحديد هذا الدور وتحجيمه، إنْ عبْر القمع الذي مارسته السلطات العثمانية أو الفرنسية، ومن ثم ما مارسته السلطات الانقلابية بدرجة أقلّ، وحتى الوحدة مع مصر التي كانت الصدمة الكبرى للإعلام السوري المستقلّ، وبعدها جاء البعث ليعلن وفاة عصر الصحافة الذهبية (١٩٤٦ – ١٩٦٣) في تاريخ سوريا الحديث، وتصير البلاد مملكة للصمت[١١].

٥ Trombetta, L. and Pinto, C., "Syria", Media Landscapes, 2018.

٦ يمان الدالاتي، «ملامح الصحافة في سوريا في فترة ما بعد الاستقلال عن فرنسا»، ن بوست، ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٢٠.

٧ سامر الموسى، «الإذاعة السورية تاريخ من تاريخ»، التاريخ السوري المعاصر، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

٨ عبدالله أمين الحلاق، «الصحافة السورية بين خلافتين»، مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٥.

٩ بثينة الخليل، «الصحف السورية.. من خبز مقدس إلى شاعر للبلاط»، تلفزيون سوريا، ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢.

١٠ عبدالله أمين الحلاق، «الصحافة السورية بين خلافتين»، مؤسسة فريدريش إيبرت، ٢٠١٥.

١١ idem.

حقبة البعث

تنقسم هذه الحقبة إلى فترات زمنية عدّة، الأولى تبدأ منذ العام ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٠. فبعد انقلاب «البعث» الذي أُطلق عليه اسم الثورة، صار الإعلام الرسمي مطيّة للحزب. ونتيجة لفرض حالة الطوارئ، أُغلقت جميع الصحف المستقلّة[١٢]. تأسّست صحيفة «الثورة» لتكون مساندة لصحيفة الحزب «البعث»، ولم يكن دور التلفزيون واسعاً في هذه المرحلة، نتيجة نقص الموارد الفنية والمالية بسبب حرب الأيام الستة («النكسة») مع إسرائيل عام ١٩٦٧[١٣].

الفترة الثانية تأتي مع وصول حافظ الأسد إلى السلطة عام ١٩٧٠، عندما شهدت سوريا تحوّلاً من حكم الحزب الواحد إلى حكم القائد الواحد، وهذا ما تُرجم بالصورة المنفردة للرئيس الأسد في جميع المناسبات. وأيضاً رسّخت السيطرة على الإعلام بقانون المطبوعات الذي صدر عام ١٩٧٤، وبات الإعلام يُمجّد «القائد المفدّى»، مستخدماً حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ كإنجاز عسكري يُضاف إلى إنجاز ما بات يُعرف بـ «الحركة التصحيحية» لمسار الحزب، وتكريس خطاب مقاوم لإسرائيل. وبقي الحال على ما هو عليه حتى بداية الثمانينيات[١٤]، وهنا تأتي الفترة الثالثة، حيث عصفت بالبلاد واحدة من أكثر موجات الحراك السياسي عنفاً، والتي اختصرها إعلام نظام الأسد باسم «أحداث الإخوان المسلمين»، وهي كانت مواجهة كبيرة بين النقابات والأحزاب اليسارية والمحافظين ضدّ سلطة الأسد التي واجهت الجميع بالقمع والسجن، وإعلامياً بوصمهم بالإرهاب والعمالة، وخاصة مع وقوف المعارضة ضدّ مشروع الأسد في لبنان. وبات أي نقد للسلطة أو ممثّليها محظوراً[١٥].

الفترة الرابعة من هذه الحقبة بدأت عام ١٩٩٠، ويمكن أن تُسمّى مرحلة الانفتاح الجزئي، الناتج عن التغييرات السياسية الإقليمية وانطلاق مفاوضات السلام مع إسرائيل، ما دفع بجملة من المتغيّرات. وكان للإعلام نصيب يسير جداً منها، حيث

الثورة
وحدة حرية اشتراكية
خدام زار طهران ونقل رسالة من الرئيس الأسد للرئيس خاتمي
الدكتور الكسم يعود إلى دمشق بعد زيارة للسعودية
المهمة الملحة

١٢ «الإعلام في سوريا»، موقع Fanack.

١٣ Trombetta, L. and Pinto, C., ibid.

١٤ *Idem*.

١٥ Syria – Country Report on Human Rights Practices", Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor, U.S." Department of State, February 23, 2001.

بقي الإعلام الحكومي محتكراً رسمياً لجميع المنصّات الإعلامية السورية، ولكن مع دخول البثّ الفضائي عام ١٩٩٥ ضعفت جاذبية الإعلام الحكومي، وباتت القنوات العربية والأجنبية مصدراً رئيسياً للأخبار لدى السوريين. ثم توفّي حافظ الأسد في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٠، وانتقل حكم البلاد لابنه بشار الأسد بطريقة استثنائية وِفق جميع المقاييس، ولكن وصوله إلى السلطة أعطى أملاً ببعض التحوّلات على ساحة حرّية الرأي والتعبير والإعلام[١٦].

تتّسم جميع المراحل السالفة الذكر بتركيز الإعلام الإيديولوجي، وبالذات المجّد للقائد، المحمول على خطابات المقاومة للاحتلال الإسرائيلي، والمعادي للإمبريالية العالمية، والساعي إلى بناء المجتمع الاشتراكي النموذجي، ذي الطبيعة القومية العربية. ولتحقيق هذا الخطاب والحفاظ عليه، استخدمت السلطات البعثية والأسدية وزارة الإعلام ووزارة الثقافة كجهازَين رسميَّين لمراقبة تنفيذ هذه المهمة ومحاربة أي خطاب مخالف أو غير مطابق للتوجّه البعثي. وبالنهاية كانت جميع الصحف والإذاعات والتلفزيون ملكاً للحزب القائد للدولة والمجتمع بحسب المادة الثامنة من الدستور الذي أقرّه حزب «البعث». قانون المطبوعات أعطى رئيس الوزراء حقّ إصدار التراخيص وإمكانية سحب الترخيص ومعاقبة الصحفيين إذا ما نشروا ما يعتبره النظام «أخباراً كاذبة» أو أي مادة «تمسّ الأمن القومي»، وبالطبع هذه تعبيرات فضفاضة تُستخدم لمحاربة أي وسيلة إعلام تخرج عن الخطاب الرسمي. خلال هذه المرحلة برزت ثلاث صحف رئيسية هي «البعث» و«الثورة» و«تشرين»، والأخيرة هي الأحدث عهداً بينها حيث تأسّست عام ١٩٧٥، وكانت الأكثر توزيعاً قبيل الثورة السورية عام ٢٠١١. أما الإذاعات فكانت «إذاعة دمشق» إذاعة البرنامج العام، و«صوت الشعب»، وإذاعات حكومية محلية في المحافظات، ولكنها جميعاً تتبع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون ذاتها، التلفزيون الذي بقي بثّه بالأبيض والأسود حتى العام ١٩٧٨، وأُطلقت لاحقاً عام ١٩٨٥ «القناة الثانية» الأكثر تنوّعاً من حيث البرامج ولغات النشرات الإخبارية والتي أُغلقت لاحقاً عام ٢٠١٢. وعام ١٩٩٦، أُنشئت أول خدمة بثّ فضائي رسمية لنقل رؤية النظام من سوريا إلى العالم[١٧].

تشرين
حرية العرب في قولهم
القيادات السياسية اللبنانية تبحث خطة أمنية من ستة بنود

الفترة الخامسة من هذه الحقبة، هي مرحلة ما قبل الثورة، أي من تاريخ تولّي بشار الأسد للسلطة عام ٢٠٠٠ وحتى انطلاق الثورة السورية ربيع عام ٢٠١١. في العام ٢٠٠١ صدر قانون المطبوعات رقم ٥٠، والذي سمح نظرياً بإطلاق صحف خاصة لأول مرة منذ تولّي «البعث» للسلطة عام ١٩٦٣، وبقيت آلية الترخيص عبر رئيس الوزراء مع القائمة ذاتها من الممنوعات

١٦ *Idem*.
١٧ Trombetta, L. and Pinto, C., *ibid*.

والمحظورات. كما فرضت عقوبات شديدة على نشر «الأكاذيب» أو «التقارير الملفّقة» تصل إلى حدّ السجن ثلاث سنوات وغرامات مالية باهظة، وعلى الناشرين أن يُقدّموا نسخاً من مطبوعاتهم إلى وزارة الإعلام يوم صدورها، على أن تحتفظ المطابع أيضاً بسجلات مفصّلة عن عمليات الطباعة. عام ٢٠١١ صدر المرسوم التشريعي رقم ١٠٨ الذي ألغى القانون رقم ٥٠ لعام ٢٠٠١، وألغى قانون الإذاعة الصادر عام ١٩٥١، وقانون التواصل مع الجمهور رقم ٢٦ لعام ٢٠١١ والذي عمل على تنظيم المحتوى الرقمي والاتصالات العامة على الإنترنت. ولكن المرسوم التشريعي الجديد رقم ١٠٨ لم يُخفّف من القيود[١٨]، في الوقت الذي أبقى فيه مشغّلي الإنترنت خاضعين للإشراف الأمني المكثّف. وبالسياق القانوني، صدر عام ٢٠٠٥ القانون رقم ١٤ الذي أنشأ اتحاداً للناشرين المرخّصين وألزمهم بأهداف حزب «البعث»[١٩]. وجميع ما سبق يقع أيضاً تحت الرقابة الكثيفة لفروع المعلومات في المخابرات السورية، العسكرية والمدنية[٢٠]. ومع بقاء وزارة الإعلام إطاراً بيروقراطياً للعلاقة، إلا أن الدور الحقيقي هو لأجهزة المخابرات على اختلاف تسمياتها[٢١].

خلال هذا العقد بقيت الصحف الحكومية حاضرة في مشهد الإعلام المكتوب، وصدرت بعدها مجموعة من الصحف الخاصة لا مجال لذكرها كلّها، إلا أن أبرزها كانت جريدة «الوطن» عام ٢٠٠٦ وصحيفة «بلدنا» عام ٢٠٠٨، وجميعها مرتبطة بأوساط قريبة من السلطة. وبناء على القانون ذاته أُعطيت رخص لقنوات تلفزيونية، بعضها لم يُسمح له بالبثّ على رغم جهوزيته مثل قناة «شام»، وبعضها طُرد من سوريا سريعاً مثل «أورينت» وبعضها تابع وصار جزءاً من الخطاب الإعلامي للسلطة مثل قناة «الدنيا» التي انطلقت عام ٢٠٠٧. ولم يُسمح بترخيص أي إذاعة سياسية، إذ بقيت جميع تراخيص الإذاعات محصورة بالعمل التجاري، ومن سُمح له بتناول السياسة أو القضايا العامة كان مقرّباً من السلطة. أبرز ما يُلاحظ في هذه الفترة أن الساحة الإعلامية باتت تخضع لمجموعات إعلامية تُديرها نخبة النظام وذلك لخدمة الدعاية الرسمية.

جاء الإعلام الرقمي متأخّراً وأداره المواطنون أكثر من الدولة. ففي أوائل الألفية بدأ بعض المدوّنين والمواقع الإلكترونية المستقلّة بالانتشار، حيث كان التركيز على الأخبار السياسية والقضايا العامة[٢٢]. لكن مع ازدياد الحساسية الأمنية، لجأت السلطات إلى حجب المواقع الناقدة والمعارضة، وحُظّرت خدمات مثل «فايسبوك» و«يوتيوب» جزئياً، واعتُقل عدد من المدوّنين[٢٣]. على رغم الحجاب الحديدي الذي فُرض على الفضاء الرقمي إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي انتعشت تدريجياً في أوساط الشباب بالذات مع بدايات الثورة السورية، وشكّلت مع الوقت حركة إعلامية بديلة على الإنترنت موجّهة ضدّ الموقف الرسمي وإعلامه المساند له.

العلاقة المصلحية والتجمّعات الإعلامية التي وُلدت لتساند خطاب النظام عمّمت خطاباً رسمياً يُعزّز الرواية الحكومية[٢٤]، بالذات في لحظات المواجهة أو الأحداث الإقليمية. فخلال الغزو الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣، عرضت الصحف السورية الغزو على أنه مثال على الإمبريالية الغربية والأهداف الصهيونية. ووفقاً لتحليل معهد واشنطن[٢٥] لدراسات الشرق الأدنى، ركّزت الصحف على إدانة الرئيس الأميركي وحمّلته المسؤولية الكاملة، بينما أغفلت تماماً قضايا مثيرة للريبة مثل مرور مقاتلين أو تسليح عبر الحدود من سوريا إلى العراق. والتزمت جميع المؤسسات الإعلامية الخاصة والعامة بالنهج العام الذي يُروّج له النظام في ما يتعلّق بجميع القضايا المشابهة، كما حدث مع اغتيال رفيق الحريري[٢٦]، وحرب لبنان ٢٠٠٦ ومن ثم حرب غزة ٢٠٠٨ و٢٠٠٩، وهذا ما انسحب على الخطاب الإعلامي لاحقاً في التعامل مع الربيع العربي، والثورة السورية.

١٨ «قانون الإعلام في سوريا – المرسوم التشريعي ١٠٨ لعام ٢٠١١»، نادي المحامي السوري.

١٩ *idem*.

٢٠ "Syria Legalizes Private Newspapers", *Committee to Protect Journalists*, September 28, 2001

٢١ "Memorandum to the Syrian Government", *Human Rights Watch*, January 31, 2002

٢٢ Committee to Protect Journalists, ibid.

٢٣ *idem*.

٢٤ Trombetta, L. and Pinto, C., ibid.

٢٥ Wikas, S., "Syria's Response to the Baker-Hamilton Report", *The Washington Institute for Near East Policy*, December 5, 2006.

٢٦ أنس زكي، «قناة المستقبل تتمهل والسورية تتجاهل اغتيال الحريري»، الجزيرة، ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

زمن الثورة

مع اندلاع الثورة، أصدر النظام السوري المرسوم الشريعي رقم ١٠٨ عام ٢٠١١، والذي أعطى بعض الحرّيات الشكلية، مثل منع اعتقال الصحفيين، ولكنه أيضاً فرض قيوداً واسعة، منها حظر النشر في مواضيع «الأمن القومي» و«الوحدة الوطنية». وغنيّ عن الذكر أن هذه المفردات فضفاضة، أبقت الإعلام تحت سيطرة أجهزة الأمن والمخابرات بالواقع، وبالقانون تحت رقابة ومحاسبة وزارة الإعلام والقضاء ،حيث أصدر النظام قوانين مكافحة الإرهاب والجريمة الإلكترونية عام ٢٠١٢. وصدر في نيسان عام ٢٠٢٤ مرسوم تشريعي يُعيد إنشاء وزارة الإعلام، وأنيطت بها مهام صياغة السياسة الإعلامية والإشراف على تنفيذها وِفقاً للسياسة العامة للدولة[٢٧]، وهذا يعني السيطرة المطلقة على مضمون الإعلام السوري، خاصاً أم حكومياً. مع تصاعد الصراع بين الثوار والنظام بات الإعلام الرسمي وشبه الرسمي «الخاص» إعلاماً حربياً يُركّز على إبراز «انتصارات» الجيش العربي السوري وتخويف الجمهور من «الإرهاب» المعارض. وشُدّدت الرقابة على مصادر الأخبار وقُطعت الاتصالات على نطاق واسع. ذكرت تقارير حقوقية أن النظام السوري استعمل مواقع التواصل الاجتماعي أيضاً لكشف مواقع الناشطين ومعاقبتهم، وأنشأ «جيش سوريا الإلكتروني» لاختراق حسابات المعارضين، والتشهير بهم. وبحسب مؤسّستَي فريدوم هاوس[٢٨] ولجنة حماية الصحفيين[٢٩]، فإن جميع الإعلاميين داخل مناطق سيطرة الأسد كانوا يحتاجون إلى تصريح من وزارة الداخلية.

نتيجة الحاجة الملحّة إلى صوت إعلامي بديل عن إعلام النظام والمؤسسات التابعة له، توسّعت على الأرض السورية شبكة من وسائل إعلام الثورة بدافع شعبي، وتأسّست مبادرات محلية تطوعية لتغطية الحراك، خصوصاً في المناطق ذات الوجود الثوري المبكر كريف دمشق وحمص وإدلب ودرعا. وصل عدد مطبوعات الإعلام البديل خلال سنوات الثورة إلى ٣٠٦ مطبوعات، بقي منها حتى تاريخ اليوم ستّ مطبوعات فقط[٣٠]. ربما يعود سبب التوقف إلى مجموعة من الأسباب أبرزها ضعف مصادر التمويل، إذ يعتمد الإعلام المعارض على مصادر تمويل متعدّدة، أبرزها المنح الخارجية، لا سيّما الأوروبية والأميركية، التي بدأت تقلّ مع

Photo credit: Matthieu Karam / L'Orient-Le Jour

٢٧ "Al-Assad issues decree on establishing alternative information ministry", *Enab Baladi*, April 23, 2024.

٢٨ "Freedom of the Net 2020 – Syria", Freedom House.

٢٩ El Zein, D., "The 'new' Syrian media law is nothing new", *Committee to Protect Journalists*, September 7, 2011.

٣٠ أرشيف المطبوعات السورية.

الوقت، خاصةً مع امتداد زمن الصراع في سوريا. أيضاً تأسّست ٤٧ إذاعة سورية بديلة[٣١]. معظمها توقّف بثّه على موجات (FM) وبعضها الآخر تابع أعماله عبر المواقع الإلكترونية.

كان للانتشار الواسع لمنصّات التواصل الاجتماعي أثر كبير على المشهد الإعلامي السوري، فقد مكّن السوريين من نشر تفاصيل الأحداث أولاً بأول ولحظة حدوثها، وذلك عبر «فايسبوك» و«تويتر» و«يوتيوب» ووسائط رقمية أخرى مثل «البودكاست»، ما كسر إلى حدّ كبير احتكار الإعلام الرسمي والخاص والبديل للمعلومات[٣٢]. وفي الوقت ذاته ساهم في نشر أخبار مضلّلة بشكل واسع جداً، إذ لا يخضع الكثير من تلك المنصّات الرقمية الاجتماعية لقواعد العمل المهني الصارمة. الشعبية الكبيرة لهذه المنصّات جاءت نتيجة الدور الذي لعبته الشبكات الاجتماعية في المراحل الأولى من الاحتجاجات، حيث وفّرت قناة اتصال حرّة ومرنة بين مختلف شرائح المجتمع السوري. وهذا الانتشار الواسع جداً برز بشكل كبير مع معارك «ردع العدوان» التي انطلقت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٤[٣٣]. كما اعتمدت المجتمعات المحلية على قنوات تواصل خاصة بها عبر مجموعات رصد وأخبار تستخدم تطبيقات «واتساب» أو «تلغرام»، ومثّلت تلك المجموعات مصدراً أوّل وربما وحيداً في بعض الحالات لنقل وتداول أخبار المعارك والعمليات العسكرية.

ما بعد الثامن من ديسمبر ٢٠٢٤

عقب سقوط نظام الأسد، شهد الإعلام السوري تحوّلاً جذرياً شمل انهيار البنية الحكومية للإعلام الرسمي، وأيضاً توقّف المؤسسات الخاصة شبه الرسمية، مثل جريدة «الوطن» وقناة «الدنيا» التي بدّلت اسمها في وقت سابق ليصير «سما»، وتوقّف بثّ إذاعة «شام إف إم». فأصبحت وسائل إعلامية محلية وصفحات تواصل اجتماعي وناشطين إعلاميين، بالإضافة إلى منصّات الإعلام البديل، من أبرز مصادر المعلومات إضافة إلى حضور طاغ للقنوات العربية المقرّبة من المعارضة مثل «الجزيرة» و«العربية» و«قناة سوريا» الممولّة قطرياً، والتي واكبت عمليات «ردع العدوان» منذ اليوم الأول. عادت وكالة الأنباء السورية الرسمية «سانا» للعمل مع بداية الشهر الأول من العام ٢٠٢٥، في حين انطلقت قناة «الإخبارية» الفضائية في ٥ أيار/مايو ٢٠٢٥.

بالنسبة إلى البنية القانونية وحتى ساعة كتابة هذا التقرير، لم يصدر إطار قانوني شامل ينظّم الإعلام في أنحاء البلاد[٣٤]، بل غابت المراسيم المركزية، ما خلق فراغاً تشريعياً سمح بعمل مؤقت للناشطين والإعلاميين المحليين. وفي مناطق المعارضة، شمال غرب سوريا، لم تتبلور قوانين مكتوبة سابقاً، بل سادت معايير غير رسمية تحدّدها الفصائل المسيطرة، في حين صاغت الإدارة الذاتية في شمال شرق سوريا مرسوماً للإعلام عام ٢٠٢١ يحمي المسجّلين في «اتحاد الإعلام الحرّ» لكنه يُخضعهم لرقابة محلية تشرف على المحتوى وتمنح بطاقات صحفية رسمية[٣٥].

٣١ عبد الوهاب عاصي، «إذاعات الإعلام البديل في مناطق المعارضة»، جسور، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

٣٢ ميس حمد، «الإعلام المساند للثورة في سوريا .. سياقات النشأة وإكراهات الاستدامة»، معهد الجزيرة للإعلام، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٥.

٣٣ idem.

٣٤ «لجنة دعم الصحفيين: ضرورة الإسراع في استئناف بث القنوات السورية الرسمية والتأكيد على حق الشعب في الحصول على المعلومات من مصادر رسمية»، لجنة دعم الصحفيين، ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٥.

٣٥ «بيان حول حرية الصحافة في سوريا بعد الأسد»، مجموعة الجمهورية، آرتا، عنب بلدي، روزنة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤.

٣. المنهجية

تعتمد هذه المراجعة الأدبية على تحليل أدبيات تطوّر الإعلام السوري منذ نشأة الصحافة السورية بالذات منذ العام ١٩٦٣، مع التركيز على الفترة الممتدّة من عام ٢٠١١ وحتى سقوط النظام في عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى دراسة معمّقة للمرحلة القصيرة التي تلت السقوط، نظراً لما تتحلّى به من حساسية سياسية واجتماعية، ثم الوصول إلى خلاصات تُفيد بالاحتياجات التي يريدها الإعلام السوري اليوم.

تهدف المراجعة إلى تقديم فهم شامل للعلاقة بين الإعلام والسلطة والمجتمع في المراحل المختلفة التي مرت بها سوريا بحسب الأدبيات ذات الصلة، مع التركيز على التحوّلات التي طرأت على البنية القانونية والتنظيمية والخطابية والتكنولوجية للإعلام. تنطلق الدراسة من أسئلة رئيسية تتعلّق بكيفية تطوّر بنية الإعلام السوري، ودوره في تشكيل الرأي العام أو توجيهه، وطبيعة العلاقة التي جمعته بالسلطة في المراحل المختلفة، والحاجات التي تعصف به في الراهن من الزمن. كما تسعى هذه الورقة إلى تحليل تأثير العوامل الإقليمية والدولية على الإعلام السوري، وتسليط الضوء على واقع الإعلام البديل من حيث التمويل، التحدّيات، وآفاق المستقبل في مرحلة ما بعد الأسد.

مصادر المراجعة

لتحقيق أهداف هذه المراجعة، سيتم الاعتماد على طيف واسع من المصادر الموثوقة، المُدرجة في ملحق خاص، وتشمل:

- النصوص الرسمية: كالقوانين والمراسيم، والأنظمة المتعلّقة بالإعلام.
- أرشيف وسائل الإعلام: خصوصاً المقالات، التقارير، والتحقيقات التي تناولت واقع الإعلام السوري خلال فترة الدراسة.
- الدراسات الأكاديمية المنشورة في المجلات المحكّمة (باللغتين العربية والإنكليزية).
- تقارير المنظمات الدولية والمحلية ذات الصلة بحرّية الصحافة وحقوق الإنسان.

معايير الاختيار

- الفترة الزمنية: تبحث الدراسة الحقبة الممتدّة من عام ١٩٦٣ وحتى اليوم، مع تركيز خاص على الفترة ما بين ٢٠١١ و٢٠٢٤، والتعمّق في المرحلة الممتدّة من ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤ وحتى نهاية نيسان/أبريل ٢٠٢٥.
- الجغرافيا: تشمل كافة المناطق السورية، مع إيلاء اهتمام خاص للمصادر التي تُقدّم مقارنات بين مناطق مختلفة.
- النوعية: تعطي الأولوية للمصادر الرسمية، والبحثية، والأكاديمية، تليها المصادر الإعلامية المهنية، دون التمييز على أساس الموقف السياسي.
- درجة الموثوقية: يتمّ اختيار المصادر من جهات معترف بها أكاديمياً و/أو إعلامياً و/أو حقوقياً، ويشترط أن يكون محتواها قابلاً للفهم والتحليل ضمن الأطر النظرية المعتمدة.

التحليل

تحلّل هذه الدراسة نتائج أدبيات احتياجات الإعلام السوري ضمن السياقات السياسية والاجتماعية، ووِفق معايير الحقبة الزمنية، والتطورات التقنية والمعرفية.

الأطر النظرية

تمّ ربط التحليل بالمفاهيم والنظريات الإعلامية التالية:

- نظرية الغرض، أي الاعتماد على الإعلام[٣٦]، لفهم تأثير الإعلام في ظل الأزمات والصراعات، وانعكاس هذه الأزمات والصراعات على الإعلام في آن.
- نظرية الحتمية التكنولوجية[٣٧] لفهم تأثير الوسائط الرقمية على الإعلام التقليدي.
- نظرية الهيمنة الثقافية[٣٨] لأنطونيو غرامشي، بغاية فهم كيف يُستخدم الإعلام الرسمي لفرض سردية السلطة.
- نظرية المجال العام[٣٩] ليورغن هابرماس وذلك لتحليل كيف يشارك الإعلام في تشكيل النقاش العام في ظل الانقسام، والتشظّي.

٣٦ Ball-Rokeach, S.J. and DeFleur, M.L., "A Dependency Model of Mass-Media", *Washington State University*, January 1976.

٣٧ McLuhan, M., "Understanding Media, The Extensions of Man", *McGraw-Hill*, 1964.

٣٨ أسعد صالح الشملان، «الهيمنة: دراسة في تحولات المفهوم»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

٣٩ رويدا أحمد طلب أحمد محمد محمد، «مفاهيم المشاركة وتطورها من المجال العام التقليدي حتى المجال العام الافتراضي – دراسة في تطور نظرية المجال العام عند هابرماس»، مجلة البحوث العلمية، جامعة الأزهر، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٤.

٤. خارطة الإعلام السوري

تشمل هذه الخريطة قراءة تحليلية معمّقة لخارطة الإعلام السوري ودوره في السياقات السياسية والاجتماعية والثقافية، وواقعه وتغيراته، وتأثيره على المجتمع والصراعات التي عبرتها سوريا.

الإعلام الحكومي

مارس الإعلام الحكومي السوري منذ الوحدة مع مصر (١٩٥٨ – ١٩٦١)، وبالذات بعد انقلابَي ١٩٦٣ و١٩٧٠ دوراً أساسياً في استراتيجية الدولة لبناء السلطة الحاكمة وتكريس شرعيتها وإرساء هيمنتها الثقافية والإيديولوجية عبر مؤسسات رسمية متعدّدة، إذاعة وتلفزيون، وكالة أنباء، وصحف يومية وأسبوعية، ومواقع إلكترونية. استخدم النظام التطوّر التكنولوجي قبيل العام ٢٠١١ لإطلاق قناة فضائية والصحف الإلكترونية، لكنه جنّد جميع هذه الأدوات لتكريس خطابه وسرديته بكونه معادياً للمؤامرات الدولية والإرهاب، بهدف تشكيل وعي عام مؤيّد لخطه. بحسب غرامشي تمثّل هذه المؤسسات أدوات للهيمنة الثقافية بصياغة «الوعي الحسّي» ودعم البنية الفوقية للإيديولوجيا الحاكمة، فيما يرى هابرماس أن غياب فضاء حرّ أدى إلى احتكار الدولة لخطاب الرأي العام ومنع ظهور نقاشات نقدية مستقلّة.

المراحل التاريخية للإعلام الحكومي

يمكن اعتبار انقلاب «البعث» عام ١٩٦٣ عام التأسيس الرسمي للإعلام الحكومي السوري الموجّه. ما سبقه كان إعلام الجمهورية العربية المتحدة. فبعد انقلاب «البعث» استُخدمت «إذاعة دمشق» وقناة «التلفزيون العربي السوري» لضمان نقل خطاب النظام وتوجيهاته، وأضيفت إليهما عام ١٩٦٥ الوكالة الرسمية للأنباء «سانا»، ما كرّس مركزية الخطاب البعثي الموجّه إلى الداخل، واعتنى برسالة النظام الحاكم الموجّهة إلى الخارج، والتي عزّزها بإطلاق «القناة الثانية» الأرضية التي تنقل نشرات الأخبار بالفرنسية والإنكليزية. مع وصول الأسد الأب إلى السلطة دخل الإعلام الرسمي مرحلة المأسسة، حيث عمل النظام على تطوير التلفزيون الرسمي، وأطلق صحيفة «تشرين»، وتوسعت أعمال وكالة «سانا» لتغطّي جميع المحافظات السورية، وباتت تملك منصّات في الخارج. إلا أن التلفزيون بقي الأداة الأكثر وصولاً إلى الجماهير[٤٠]، تلك الجماهير التي توسّمت خيراً بوصول الأسد الأبن إلى السلطة عام ٢٠٠٠. ومع دخول الإنترنت والفضائيات إلى عالم السوريين، أطلق النظام فضائيات جديدة، مثل الإخبارية السورية، وموقعاً للوكالة الرسمية للأنباء، إلا أن الحرّيات الإعلامية بقيت مقيّدة بشدة، واستخدمت منصّات الإعلام الرسمي لترويج إنجازات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنّاها الأسد الإبن، والتي طالت الإذاعة والتلفزيون على سبيل المثال، حيث أطلقت إذاعة خاصة بالشباب (صوت الشباب)[٤١].

عقب الثورة السورية، ربيع عام ٢٠١١، حوّلت السلطة الإعلام الحكومي إلى آلة دعائية تستهدف الداخل والخارج، فرسّخت سردية «المؤامرة الخارجية» ووصمت المعارضين بالإرهاب، مستخدمة التلفزيون والإذاعة والمواقع الرسمية ووكالة «سانا» لتوحيد الخطاب الرسمي وحجب الأخبار المخالفة[٤٢].

٤٠ Salibi, K. and Ochsenwald, W., "Syria – Media and Publishing", *Britannica*, May 14, 2025.

٤١ Trombetta, L. and Pinto, C., ibid.

٤٢ Christou, W., "Control, censorship and 'penalties': inside the Assad regime's propaganda arm", *The Guardian*, December 30, 2024.

سمات الإعلام الحكومي وأدواته

اتّسم الإعلام الحكومي بالمركزية التي تعبّر عن بنية نظام الحكم في البلاد، إذ تخضع جميع وسائل الإعلام الحكومية لوزارة الإعلام، ويخضع جميع رؤساء التحرير لتعيينات رئاسية ورقابة مشددة[٤٣]. المركزية تنسحب على اللغة أيضاً، إذ اعتمدت جميع وسائل الإعلام الرسمية اللغة العربية الفصيحة، مع نسخ إخبارية في «القناة الثانية» تبثّ باللغتين الإنكليزية والفرنسية، وبعض المحتوى الإخباري باللغة العبرية تبثّه وكالة «سانا». فهمّشت المركزية اللغوية العربية جميع اللغات الأخرى المستخدمة في البلاد، مثل اللغة الكردية أو الأرمنية، حتى إن الإعلام الرسمي اعتمد في إنتاجاته الترفيهية ما يُعرف باللغة العربية «البيضاء»[٤٤].

استخدم نظام الأسد، الإعلام الحكومي، المطبوع، الإذاعة، فالتلفزيون، ومن ثم الصحافة الإلكترونية، وأخيراً مواقع التواصل الاجتماعي، وِفق منهجية مراقبة تتوافق مع الخط الرسمي للحزب الحاكم شكلاً، وللتوجيه المخابراتي الأمني واقعاً.

دور الإعلام الرسمي فـي النزاع وتشكيل الرأي العام

خلال جميع مراحل المواجهة بين النظام الحاكم والمجتمع المعارض، وظّف النظام الإعلام الحكومي لتحقيق سلسلة أهداف رئيسية هي:

- إضفاء الشرعية، بكونه الإعلام الناطق الرسمي باسم الشعب العربي السوري، وبكون جميع ما يجري ليس إلا مجرّد حرب على «الطليعة المقاتلة» والإخوان المسلمين في الثمانينيات والذين أيضاً وُصموا بالإرهاب، وبعد العام ٢٠١١ أيضاً رسمت المعركة بكونها ضدّ الإرهاب والمؤامرة الكونية التي تستهدف سوريا كدولة مقاومة للعدو الإسرائيلي[٤٥].

- التجييش الشعبي، وذلك عبر بثّ مشاهد الانتصارات العسكرية، أو إهمال أي خسائر لصالح انتصارات «خدمية» تقدّمها الحكومة للشعب وسط حالة الحصار والحرب التي تعصف بالبلاد، مع تكريس صورة الأمن بكونه الحامي من «الانقسام الطائفي» الذي يهدّد جميع السوريين[٤٦].

- تحييد المنابر البديلة، وذلك عبر مراقبة وحجب مواقع التواصل والمنصّات الإخبارية المستقلّة، واعتقال وترهيب الصحفيين المناهضين للسردية الرسمية، حتى وإن كانوا مقرّبين من النظام الحاكم في المراحل السابقة، ومن ثم اعتبار التعامل مع تلك المواقع أو صفحات التواصل الاجتماعي جريمة يعاقب عليها القانون[٤٧].

تحليل نظري للإعلام الحكومي

شكّل الإعلام الحكومي السوري منذ نشأته وحتى عام ٢٠٢٤ أداة استراتيجية لهيمنة الدولة على المجال الثقافي وصياغة الوعي العام بما يخدم استمرارية النظام الحاكم. اعتمدت السلطة على طيف واسع من الوسائط لجمع الرسائل الإعلامية وتوجيهها. إضافة إلى قمع المعارضة وأصواتها، عزّزت السلطة الإعلامية من استخدامها التقنيات الحديثة خلال الثورة لتعزيز سرديتها. من منظور غرامشي، عملت هذه المنظومة كبنى فوقية رسّخت الهيمنة الثقافية، فيما سرقت المجال العام الحرّ ما أعاق النقاش المجتمعي والتشكّل الديمقراطي للرأي العام بحسب هابرماس.

٤٣ "2025 World Press Freedom Index – Syria", *Reporters Without Borders*, 2025.
٤٤ Salibi, K. and Ochsenwald, W., *ibid*.
٤٥ *Reporters Without Borders, ibid*.
٤٦ *idem*.
٤٧ Christou, W., *ibid*.

تحليل وِفق نظرية الهيمنة الثقافية

وِفق غرامشي، تُبنى الهيمنة الثقافية على سيطرة البنية الفوقية، «الإيديولوجيا والقيم»، عبر مؤسسات رئيسية تعبّر عن مصالح الطبقة الحاكمة وتكسب القبول الشعبي. ومن هذا التعريف يمكن القول إن الصحافة الرسمية السورية عملت كبنى فوقية شكّلت وصاغت الحسّ المشترك بما يخدم مشروع نظام الأسد في السيطرة والبقاء. وترافقت هذه السيطرة مع نفاذ آليات قمع إعلامي ورقابة صارمة ما عزّز الهيمنة، التي انعكست أيضاً على جميع وسائل الإعلام الخاصة «المرضي عنها» والتي باتت تكرّر، بطريقة أقلّ رسمية، خطاب السلطة وتعزّز سرديتها[٤٨].

تحليل وِفق نظرية المجال العام

يرى هابرماس أن المجال العام فضاء تواصل حرّ تناقَش فيه قضايا المجتمع بعيداً عن هيمنة الدولة والأسواق[٤٩]. أما في سوريا فالواقع أن المجال العام كان بكل أشكاله يقع لسنوات طويلة تحت احتكار الدولة. وحتى بعد فتح باب الترخيص لوسائل إعلام خاصة، كانت تُعيد كلمات النظام، وهذا ما ساهم في إعدام الفضاء العام الحرّ المفترض به أن يفضي إلى تشكيل رأي عام نقدي أو اعتراض سياسي. وغاب النقاش المفتوح ما أدّى إلى تحويل وسائل الإعلام الرسمية والخاصة التي جاءت بعدها إلى أداة متكلّسة «ببغائية» تعمل في خدمة السلطة بدل أن تكون منبراً لتبادل الأفكار وبناء التوافقات بين المواطنين.

الإعلام الخاص

مع صدور المرسوم رقم ٥٠ عام ٢٠٠٠، شهد الإعلام الخاص ولادة جديدة في سوريا. إلا أنها كانت ولادة مشوّهة، إذ تبيّن لاحقاً أن الإصلاحات التي وعد بها الأسد الإبن، ومنها قانون المطبوعات الجديد، ليست إلا أداة لتضييق الخناق على السوريين حيث بقي الإعلام الخاص خاضعاً لهيمنة المقرّبين من آل الأسد. وبرزت بالفعل قنوات تلفزيونية وصحف وإذاعات لا تملك إلا الصوت دون الكلمة، أي تُقدّم الترفيه أو تُعيد خطاب السلطة مع بعض التعديل والتجميل، لكون هذه المنصّات تعود ملكيتها إلى رجال أعمال من آل الأسد أو تخضع لسطوتهم من باب الإعلانات المأجورة أو التمويل والدعم المباشرَين، وبهذا لم تُنتج تلك المنصّات إلا تأثيراً شديد التواضع على مستوى الرأي العام.

بالطبع القانون رقم ٥٠ ألغى حظر نشر الصحف الخاصة الذي طبّقه البعثيون يوم وصولهم إلى السلطة سنة ١٩٦٣، وفتح الباب لقطاع الإعلام الخاص، وفي الوقت ذاته وضع المرسوم شروط نشر قاسية، وشروطاً إدارية صعبة، ما أبقى عملية الحصول على الرخص حكراً على قلّة، معظمهم من المقرّبين من آل الأسد، أو من أبناء السلطة، كابن وزير الدفاع حسن تركماني، بلال، وابن خالة الرئيس رامي مخلوف، وابن اللواء بهجت سليمان، مجد.

مثّل الإعلام الخاص في سوريا تجربة شكلية أكثر منها إصلاحية حقيقية، إذ نجح نظام الأسد في احتواء القطاع الخاص عبر التحالف مع رجال الأعمال المقرّبين أساساً من رأس النظام. ومن خلال هذا التحالف قيّد حرّية النشر والتعبير، بالإضافة إلى اعتماده على آليات قانونية وتقنية متعدّدة. في المقابل، أفرزت الثورة السورية وحركة اللجوء إلى الخارج نماذج إعلام معارضة مستقلّة نشأت ونمت في الخارج بعيداً عن سيطرة السلطة، إلا أن هذه المنصّات بقيت تعاني من العقبات التقنية التي زرعتها سلطات دمشق في وجهها، من عمليات حجب ومنع من دخول البلاد، سنأتي على هذه التجربة بالتفصيل في الفصول اللاحقة.

٤٨ Spenser, R., "The Syrian Revolution of 1925: A Gramscian Redemption", *Hampton Think*, September 6, 2017.

٤٩ Abbott, L., "The conceptual public sphere and its problems: Habermas, political action and the Arab states", *Journal of International Political Theory*, June 7, 2016.

بالعودة قليلاً إلى السياق التاريخي، فإن نظام الأسد منح عدداً من التراخيص لقنوات فضائية خاصة، كقناة «شام» التي لم ترَ النور، وقناة «الدنيا» التي تحوّلت إلى قناة «سما» في وقت لاحق، وبالطبع كانت بوقاً لترويج سردية نظام الأسد. وأيضاً منحت تراخيص لعدد من الإذاعات الخاصة، ولكن القانون حدّ من نشاطها ليقتصر على الترفيه والبرامج الشعبية، وحظر عليها بثّ النشرات الإخبارية أو البرامج السياسية، باستثناء إذاعة «شام إف إم» التي كرّست سردية نظام الأسد منذ اليوم الأول للثورة السورية. وقد برزت مجموعة من المواقع الإلكترونية السورية بين العامين 2000 و2011، وقدّمت نماذج متقدّمة للعمل الإعلامي المحلي، إلا أنها كالإذاعات لم تتدخل بالشأن السياسي، على رغم تناولها القضايا الاجتماعية والخدمية والاقتصادية، ولكن أيضاً مع الحفاظ على مسافة الأمان اللازمة لتبقى متاحة في سوريا، ولتُبقي كوادرها بعيدةً عن مخاطر الاعتقال.

الإعلام «البديل»

على رغم أهمية الإعلام البديل السوري في توثيق الحقائق وتحفيز النقاش، فقد ظلّ يكافح لاستدامة تمويله وتحقيق حرّية عمل كاملة أمام قيود تقنية وسياسية مشدّدة. إن استمرار هذه التجربة ليس إلا نتيجة مثابرة العاملين فيها، وسعيهم الدائم إلى تجاوز مصاعب التمويل والأوضاع السياسية، وهم اليوم يواجهون تحدّياً شديد الخصوصية بعد سقوط نظام الأسد الذي خرج ضدّه السوريون في ثورة عام ٢٠١١، ويومها تصدّى شباب وشابات الثورة السورية لغياب صوت الشارع بإطلاق مبادرات صحفية إلكترونية وإذاعات محلية ومبادرات وثّقوا من خلالها الاحتجاجات والانتهاكات التي مارسها نظام الأسد ضدّ السوريين[٥٠]. وسريعاً ظهرت صحف محلية كثيرة بلغ عددها ٣٠٦ صحف، يومية وأسبوعية وشهرية ودورية، معظمها أقفل أبوابه بسبب نقص التمويل، وأشهر تلك الصحف التي ما زالت تعمل حتى تاريخ اليوم هي صحيفة «عنب بلدي»[٥١]. بالإضافة إلى الصحف، برزت الإذاعات وبلغ عددها ٤٧ إذاعة حتى عام ٢٠١٨، ومعظمها أغلق لأسباب مختلفة، وأشهر الإذاعات المتبقية هي «راديو روزانة»[٥٢]. عملت تلك المنصّات الإذاعية والإلكترونية على بثّ آلاف التقارير المصوّرة والصوتية والمكتوبة من الميدان السوري، في الوقت الذي كانت جميعها تقريباً تعمل من الخارج، خوفاً من القصف أو اغتيال كوادرها أو اعتقالهم من قِبل نظام الأسد بداية ومن قِبل تنظيم الدولة الإسلامية لاحقاً، ومن قِبل قوى الأمر الواقع بحسب تركيز النشاط الإعلامي لهذه المنصّات.

وبرزت أيضاً مجموعة من المبادرات الإعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث استخدم الثوار منصّات مثل «يوتيوب» و«فايسبوك» لتغطية المظاهرات أو الغارات الجوية أو الحوادث وحتى اليوميات. وأيضاً استخدمت هذه المنصّات من قِبل المواطنين الصحفيين لتنسيق أعمالهم، كما سبق واستخدمت كوسيلة لتنسيق المظاهرات أو اللقاءات وحتى الأعمال الإغاثية، أو غرف عمل لمجموعات إعلامية تسعى إلى التنسيق في ما بينها.

تعدّدت مصادر تمويل الإعلام السوري البديل، وبالذات من الولايات المتحدة وأوروبا، عبر وزارات الخارجية بشكل مباشر أو عبر منظمات متخصصة بدعم وتطوير الإعلام غير الحكومي، كما استخدمت بعض تلك المبادرات حملات التمويل الجماعي عبر الإنترنت.

لعب الإعلام البديل دوراً بارزاً على الساحة الاجتماعية والسياسية السورية، ككشف جرائم نظام الأسد وتنظيم الدولة الإسلامية، من خلال توثيق التقارير المصوّرة والمكتوبة والصوتية عن تلك الانتهاكات وبثّها. كما ساهمت تلك المنصّات في نشر تحقيقات

٥٠ Bruun Randrup, C., "A free Syrian media? They›ve waited 14 years for this moment", *EU Observer*, April 22, 2025.

٥١ أرشيف المطبوعات السورية.

٥٢ عبد الوهاب عاصي، «إذاعات الإعلام البديل في مناطق المعارضة»، جسور، ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٨.

صحفية استقصائية تناولت قضايا فساد حكومية وعمليات تهريب للبشر والمخدرات، ما أثار نقاشات سياسية واسعة بين السوريين في الداخل والخارج. كذلك وفّرت تلك المبادرات منصّات للتعبير المدني ونقلت التجارب السورية في المناطق المحرّرة إلى جميع أنحاء العالم. وهذا لا ينفي وجود تجارب سلبية كانت ذات توجّه طائفي أو محمّلة بإيديولوجية سياسية أو دينية.

نتيجة موقعها من الصراع الدائر فوق الأرض السورية، واجهت تلك المبادرات الإعلامية البديلة سلسلة من التحدّيات، أبرزها التحدّي السياسي، حيث تعرّض أفرادها للاعتقال والتهديد بالقتل، وأحياناً القتل كما جرى مع الناشط الإعلامي رائد الفارس عام ٢٠١٨[٥٣]. وكان العاملون في تلك المنصّات هدفاً لجميع المجموعات المسلّحة فوق الأرض السورية تقريباً، بدرجات تنقص أو تزيد بناء على التوجّه الإيديولوجي للتنظيم العسكري المسيطر، إلا أن نظام الأسد حافظ على موقع الصدارة في الانتهاكات بحقّ الصحافيين والناشطين الإعلاميين[٥٤].

كما واجهت هذه المنصّات تحدّيات تقنية، أبرزها انقطاع الإنترنت وحجبه عن قطاعات واسعة من سوريا، أو تقييد السرعات، ممّا أعاق القدرة على النشر الفوري للأخبار. كما تعرّض العاملون في هذه المؤسسات أو الداعمون لها لمراقبة تقنية من قِبل الأجهزة الأمنية التابعة لنظام الأسد، وتنصّت على اتصالاتهم، وقرصنة حسابات المراسلين على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث استخدمت الأجهزة الأمنية السورية تقنيات تنصّت متطورة في الوقت الذي افتقر فيه الصحفيون المستقلّون إلى أجهزة بثّ آمنة ما وضعهم في خطر الاعتقال.

الإعلام الرقمي ومواقع التواصل

ترسّخ الإعلام الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي في سوريا بعد ٢٠١١ كقوى فاعلة على الساحة السياسية والاجتماعية، وهذا ما نراه اليوم جلياً في ما يتعلّق بمجريات الشارع السوري منذ سقوط نظام الأسد.

عام ٢٠١١ بلغ معدل انتشار الإنترنت في سوريا ٢٢.٥٪ من السكان، مع أقلّ من ٦٪ لديهم حسابات نشطة على «فايسبوك»[٥٥]، ولكن سرعان ما تحوّلت منصّات التواصل الاجتماعي إلى أدوات لنقل وبثّ الاحتجاجات والانتهاكات، وأيضاً مساحة للعمل المشترك والتنسيق للأعمال الميدانية، وعبر تطبيقات مثل «تلغرام» و«واتساب» نشأت غرف لتواصل الصحافيين ونشر الأخبار وقنوات وصلت لآلاف المشتركين[٥٦]، وباتت مصدراً رئيسياً للأخبار بعيداً عن الإعلام، الرسمي أو الخاص أو البديل. ولكن في الوقت ذاته، فتح هذا الاتساع الكبير باستخدام منصّات التواصل الاجتماعي الباب على مصراعيه لمئات الأخبار الكاذبة أو المضلّلة التي بثّت وانتشرت على نطاق واسع.

بالطبع، حارب نظام الأسد تلك المنصّات، وكانت محجوبة في بداية العام ٢٠١١، ثم فتحت وتشكّل جيش إلكتروني لمتابعة الناشطين واستخدام المنصّات ذاتها التي يستخدمها المعارضون لنشر سردية النظام التي تتحدث عن إرهابيين ومؤامرة كونية. وأيضاً باتت تلك المنصّات أداة لمحاربة المعارضين أو الإعلاميين، وقتلهم المعنوي، عبر حملات مضلّلة تنال من الشخص المهاجم أو عائلته. كما وظفت أجهزة الأمن السورية برمجيات تنصّت على اتصالات «واتساب» و«فايسبوك»، واعتقلت عدداً من أبرز الناشطين التقنيين، من بينهم باسل خرطبيل الصفدي، الذي اعتُقل في ٢٠١٢ وتعرّض للتعذيب قبل إعدامه لاحقاً، وكانت هذه الرسالة شديدة الوضوح للمدافعين عن الإنترنت الحرّ[٥٧].

٥٣ Vidwans, P., "'Ideas Cannot Be Killed With Weapons.' Why the Assassination of Syria's Most Prominent Citizen Journalist Matters", Time, November 29, 2018.

٥٤ Remnick, D., "Telling the Truth About ISIS and Raqqa", *The New Yorker*, November 22, 2015 .

٥٥ *Internet Monitor*, Syria.

٥٦ Toumani, R., "The Role of Facebook in the Syrian Uprising", *Southern Illinois University Carbondale, OpenSIUC*, January 2016.

٥٧ Su, A., "How One Syrian Fought to the Death for a Free Internet", *Wired*, September 27, 2017.

مع الوقت تحوّل أي هاتف ذكي مزوّد بكاميرا إلى «أداة حرب» إعلامية، حيث نقل المواطنون لقطات مباشرة للمظاهرات والقصف الجوي، وسقوط البراميل المتفجرة، ولعمليات دفن الضحايا، وعشرات القصص الإنسانية. وبزرت عشرات المنصّات الرقمية المتخصّصة بتوثيق الانتهاكات فقط دون أي عمل إعلامي آخر.

كما استخدمت المنصّات الاجتماعية لنشر الأخبار المفبركة والكاذبة عن وقوع مجازر، أو اعتداءات طائفية، أو تهويل بعض الحوادث، أو إعادة نشر مقاطع فيديو توثّق انتهاكات قديمة ضدّ مدنيين على أنها تجري اليوم، ما تسبّب ببثّ الهلع بين الناس أو أجّج النزاعات الطائفية. وهذه الأعمال التي انتشرت مع انتشار استخدام منصّات التواصل الاجتماعي[٥٨] دفعت إعلاميين سوريين وناشطين إلى تأسيس منصّات تحقّق من تلك الأخبار ومتابعتها، مستخدمين التتبّع الجغرافي لمصدر الخبر وتقنيات أخرى[٥٩].

٥٨ Ghrer, H., "Social Media and the Syrian Revolution", Westminster Papers, April 2013 .

٥٩ O'Callahan, D. et al, "Online Social Media in the Syria Conflict: Encompassing the Extremes and the In-Betweens", *IEEE/ACM International Conference on Advances in Social Networks Analysis and Mining*, August 2014.

٥. الجمهور وتلقّي المعلومات

تُبيّن الأدبيات الإعلامية أن السوق الإعلامية السورية تحوّلت من احتكار حكوميّ مطلق من العام ١٩٦٣ وحتى العام ٢٠٠٠ إلى مشهد أكثر تعددية من حيث الشكل مع انطلاق الإعلام الخاص. بعد ثورة ٢٠١١ بات المشهد أكثر غنى بدخول الإعلام الدولي والبديل على ساحة المنافسة ومن ثم الإعلام الرقمي. تنافست جميع هذا المنصّات الإعلامية على الجمهور السوري، وعلى الرأي العام العربي والعالمي. وكانت ثقة الجمهور متدنية بالمؤسسات الإعلامية الحكومية، في الوقت الذي تحسّنت فيه هذه الثقة تجاه الإعلام الخاص وبالذات في ما يتعلّق بالشأن المحلي والخدمي. أما ثقة الجمهور بالإعلام البديل والدولي فكانت أفضل من سابقاتها، على رغم الصعوبات والتحدّيات التي منعته من الوصول اليسير والسهل إلى الجمهور السوري في الداخل على أقلّ تقدير.

الإعلام الحكومي (١٩٦٣ - ٢٠٠٠)

عقب انقلاب «البعث» عام ١٩٦٣، وسيطرة الحكومة على جميع وسائل الإعلام، أصبح التلفزيون والإذاعة المصدرَين الرئيسيَّين للأخبار إضافة إلى معرفة الخطاب الرسمي، ووصل التلفزيون الحكومي إلى أكثر من ٩٠٪ من العائلات السورية في الثمانينيات. أواسط التسعينيات بلغ إجمالي توزيع الصحف الحكومية اليومية أكثر من ربع مليون نسخة، وهذه مؤشرات كبيرة على مدى انتشار وسيطرة الإعلام الحكومي المجّاني، التلفزيون والراديو، أو الزهيد، كالصحف اليومية وحتى الأسبوعية أو الشهرية. فالربح لم يكن من أهداف الإعلام الحكومي إطلاقاً، إذ اقتصرت وظيفته على الترويج للإيديولوجيا البعثية، ومن ثم تمجيد القائد الواحد بعد انقلاب حافظ الأسد[٦٠].

الإعلام الخاص (٢٠٠١ - ٢٠١١)

عقب فتح باب التراخيص أمام الإعلام الخاص، بالمرسوم رقم ٥٠ الذي أصدره بشار الأسد عام ٢٠٠١، بات الإعلام الخاص ينافس على الجمهور المحلي داخل سوريا، وحتى ينافس على اليد العاملة المُدرّبة في الإعلام الحكومي، إذ بات من الطبيعي أن يكون معظم محرّري الصحف الخاصة هم بالأصل من العاملين في القطاع الإعلامي الحكومي. وهذا أيضاً انعكس على نوعية الإعلام الخاصة وخطّه التحريري، إضافة إلى مسألة ملكية هذا القطاع بالغالب لصالح رجال مقرّبين من آل الأسد[٦١]. اكتسحت بعض الصحف والإذاعات الخاصة السوق الداخلية، كما فعلت جريدة «الوطن» التي حقّقت شهرة واسعة، وإذاعات مثل «شام إف إم»، وتلفزيون «الدنيا»[٦٢] وذلك حتى انطلاق الثورة في ربيع ٢٠١١ إذ انقسم جمهور هذه المؤسسات بناء على الموقف السياسي، وبدأ بمتابعة الإعلام البديل.

٦٠ Singhal, A. and Krishna, V., "An Analysis of the Mass Media System in Syria" in Mowlana, H. and Kamalipour, Y., "Mass Media in the Middle East: A Comprehensive Handbook", *Westport CT: Greenwood Publishing Group*, 1994.

٦١ Caldwell, L., "Privileging the Private: Media and Development in Syria", *Arab Media and Society*, December 11, 2010.

٦٢ *idem*.

الإعلام البديل (٢٠١١ - الآن)

نافست صحافة المواطن والإذاعات المحلية التي وُلدت بعد الثورة على الجمهور السوري في الداخل وفي الخارج، وحتى نافست بقوة شديدة على الجمهور الدولي. وبلغت نسبة السوريين الذين يعتمدون على هذه المنصّات في تلقّي الأخبار نحو ٢٥٪ في بعض المناطق المحرّرة على رغم صعوبات الوصول والانقطاع المتكرّر للاتصالات. وتأتي هذه الثقة نتيجة للمهنية واعتماد مراسلين ميدانيين لتوثيق الأحداث، وابتعاد هذه المنصّات عن الخطاب المشوّه الذي كانت تروّج له منصّات الإعلام الخاضعة لنظام الأسد.

الإعلام الرقمي ومنصّات التواصل الاجتماعي (٢٠١١ - الآن)

ارتفعت نسبة انتشار الإنترنت بين السوريين من ٢٢.٥٪ عام ٢٠١١ إلى ٤٧٪ بحلول عام ٢٠٢٠، وبات أكثر من ستة ملايين سوري يستخدمون منصّات التواصل الاجتماعي بنسبة تصل إلى ٣٥٪ من تعداد السكان[٦٣]. وهذا يعود لأسباب مختلفة، أولها غياب ثقة الفئة الشابة، وهي الأكبر في المجتمع السوري، بجميع وسائل الإعلام حكومية وخاصة وبديلة، وثانيها انتشار ظاهرة المواطن الصحفي بشكل كبير جداً، إذ بات الحصول على الخبر من الميدان أسهل وأسرع ومرفق بفيديو أو صور من ساحة الحدث، قبل أن ينتشر على أي وسيلة إعلامية مهما كانت شديدة الوصول.

ثقة الجمهور في المصادر الإعلامية

أظهر تقرير Free Press Unlimited الصادر عام ٢٠٢١[٦٤] أن نسبة ثقة الجمهور بقنوات التلفزيون الحكومية لا تتجاوز ٢.١ من خمسة، في الوقت الذي يعطي ثقة أعلى بالمنصّات المستقلّة تصل إلى ٣.٤ من خمسة تقريباً[٦٥]. وفي دراسة مستقلّة عام ٢٠١٤، أعرب ١٣.٢٪ فقط عن ثقتهم بقناة «العربية»، و٧.٢٪ بقناة «الجزيرة»، مقابل ٥٪ بالقنوات الحكومية السورية[٦٦]، وهذا يعكس بشكل واضح تفضيل الجمهور السوري للإعلام الخارجي، على رغم صعوبة الوصول إليه، على الإعلام المحلي.

أفاد أكثر من ٦٠٪ من المشاركين في استطلاع[٦٧] بأنهم يبحثون عن «مصداقية» و«حرية محتوى» عند اختيار مصدرهم الإخباري، وهذه المعايير بالتأكيد لا تتوفّر بالإعلام الحكومي أو الخاص الذي كان واقعاً تحت سيطرة نظام الأسد.

المنافسة مع الإعلام العربي والدولي

نتيجة الفوارق الكبيرة بالحرّية والإمكانيات التقنية والمالية، وقع الإعلام الحكومي السوري والبديل في منافسة كبيرة مع قنوات فضائية عربية، «العربية» و«الجزيرة» خصوصاً، ومواقع إخبارية دولية (BBC, CNN) والتي استهدفت الطبقة المتعلّمة والمثّقفة التي تسعى إلى مصادر بديلة على الإنترنت[٦٨]، إذ بلغ اعتماد الجمهور في المناطق المحرّرة على القنوات الإقليمية ٧٤٪ من مشاهدي التلفزيون، مقابل ٢٦٪ لـ «الحكومي». وقد وضع التحوّل الرقمي الكبير في المجتمع السوري عقب الثورة السورية المنصّات الإقليمية والدولية في متناوله عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ما زاد من متابعته لها، وهجر الإعلام الرسمي بشقه الخاص والحكومي، وبعض منصّات الإعلام البديل لافتقادها المعايير المهنية والمواكبة، والسرعة، والنزاهة، والخصوصية.

٦٣ Kemp, S., "Digital 2020: Syria", *Data Reportal*, February 18, 2020.

٦٤ "Syria Audience Research Study", *Free Press Unlimited*, January 2021.

٦٥ *Idem*.

٦٦ "Independent study shows Al Arabiya is most trusted channel in Syria", *Al Arabiya News*, May 20, 2020.

٦٧ "Arab Media Outlook 2009-2013", *Dubai Press Club*, 2010.

٦٨ *idem*.

٦. النقابات والجمعيات

لم تعرف البلاد نقابة للصحفيين لا أيام السلطنة العثمانية ولا أيام الاحتلال الفرنسي أو أيام الحكم الوطني، وذلك حتى حلول عام ١٩٦٥ حين سنّت الحكومة قانون «النقابة العمالية للصحفيين السوريين» والذي أُعيدت تسميته بـ «اتحاد الصحفيين في سورية» عام ١٩٧٤. لكنه بقي معطلاً حتى إقامة مؤتمره التأسيسي الأول عام ١٩٩١ وذلك بموجب قانون الاتحاد رقم ١ لعام ١٩٩٠، وبقي الحال على ما هو عليه حتى قيام الثورة السورية عام ٢٠١١. فتأسّست «رابطة الصحفيين السوريين» كأول جمعية تمثّل الصحفيين السوريين وتبعتها شبكة الصحفيات السوريات، ثم هيئات صحفية قومية للأكراد، وشبكات إعلامية تعاونية مثل «شبكة أبراج» و«الشبكة السورية للوسائل المطبوعة» عام ٢٠١٤، كما وُلدت محاولات نقابية في المناطق غير الخاضعة لنظام الأسد في سوريا، كـ «شبكة الصحفيين في الغوطة الشرقية» في ريف دمشق، ومثلها في ريف حلب، وفي إدلب.

النقابة العمالية للصحفيين/اتحاد الصحفيين

عام ١٩٦٥ صدر قانون «نقابة الصحفيين السوريين» كبداية لتأسيس إطار رسمي لنشاط الصحفيين، وللدقة، لوضع الصحفيين السوريين في إطار نقابي رديف للحزب الحاكم كما كان الحال بالنسبة إلى المعلمين والمهندسين والمحامين. وهذه السياسة انتهجها حزب «البعث» طيلة سنوات حكمه. تغيّر اسم النقابة إلى «اتحاد الصحفيين في سورية» أيام حكم الأسد الأب، عام ١٩٧٤، ولكن الاتحاد بقي معطلاً حتى العام ١٩٩١، فبعد أن سنّ قانون اتحاد الصحفيين رقم ١ لعام ١٩٩٠، والذي منح الاتحاد الشخصية القانونية والاستقلال المالي، عقد مؤتمره التأسيسي الأول في دمشق عام ١٩٩١. ومنذ ذلك العام أصبح الاتحاد النقابة الحكومية الوحيدة المعترف بها قانونياً وأصبح عضواً في «الاتحاد الدولي للصحفيين» منذ عام ٢٠١٧. وفي شهر شباط/فبراير ٢٠٢٥ قرّر مجلس الوزراء الانتقالي حلّ مجلس إدارة «اتحاد الصحفيين» وتعيين مكتب مؤقت لإدارة شؤون الاتحاد، وإعادة تأهيله، وهذا ما يجري في الوقت الراهن.

المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير

استغل الناشطون الحقوقيون السوريون الانفتاح الشكلي الذي أعلن عنه بشار الأسد ليطلقوا مبادراتهم، وكان منها «المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير» (SCM) الذي تأسّس في دمشق عام ٢٠٠٤ وحصل على الترخيص في العام ذاته في فرنسا، كأول منظمة سورية غير حكومية تعنى بتوثيق انتهاكات حرّية التعبير وحقوق الصحفيين. وبالطبع لم يكن المركز مرخّصاً من قِبل نظام الأسد. أطلق المركز تقارير عدّة خلال سنوات عمله في سوريا، تشمل مراقبة الأداء الإعلامي في فترة الانتخابات النيابية ومثلها في الانتخابات الرئاسية، وتقارير عن واقع الإعلام السوري واحتياجاته. وعقب الثورة السورية أُغلق المركز واعتُقل معظم العاملين فيه.

أما اليوم فيسعى المركز للمساهمة في مرحلة ما بعد الأسد، فقد أصدر ورقة قانونية حول «الاستجابة الحقوقية ما بعد سقوط النظام» لتأسيس حماية تشريعية للصحفيين وضمان حرّية التعبير، وأعلن عن فرص بحثية لإعداد دراسات تحليلية لرصد الإعلام السوري خلال العام الأول للانتقال السياسي، ونظّم دورات في التحقّق باستخدام المصادر المفتوحة والتحقّق الرقمي، ويتابع المركز أعماله في المراقبة والمساءلة، وجميع ما سبق بالشراكة مع عدد من المنظمات الدولية.

رابطة الصحفيين السوريين

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٢ تأسّست «رابطة الصحفيين السوريين» في دمشق، وكانت أول جمعية صحفية مستقلّة ديمقراطية غير حكومية تهدف إلى حماية حقوق الصحفيين والتدريب المهني، وسُجّلت عام ٢٠١٣ كجمعية نقابية للصحفيين السوريين في باريس، وبات لها فروع في المناطق المحرّرة وتركيا وبعض الدول الأوروبية إضافة إلى مقرّها في فرنسا. وتقدّم الرابطة عبر منصّة رصدها الخاصة بالانتهاكات ضدّ الصحفيين تقارير شبه منتظمة عن الانتهاكات التي تقع بحقّ الصحفيين السوريين. كما أسهمت في ورش تدريبية في السلامة المهنية والتحقّق من المصادر. تنشط الرابطة اليوم في سوريا بعد سقوط النظام، وتُجري مجموعة من اللقاءات مع العاملين في وزارة الإعلام وغيرها من المؤسسات ذات الصلة.

شبكة الصحفيات السوريات

تُقدّم نفسها كمؤسسة غير ربيحة، تأسّست في نهاية عام ٢٠١٢ لتمكين الصحفيات ودعم عملهن في بيئة صحفية تعاني من التهميش على أساس الجندر. وفي الوقت ذاته تعنى الشبكة ببناء القدرات المهنية وتعزيز الحساسية الجندية في التغطية الإعلامية المحلية والدولية. الشبكة مرخّصة في هولندا منذ عام ٢٠١٣، وتقدّم نفسها بأنها «المنظمة الوحيدة المتخصّصة في الإعلام النسوي» الذي يدمج منهجيات جندرية في التدريب والصحافة الحسّاسة للنوع الاجتماعي. تعمل اليوم في الساحة السورية من خلال برامج تدريبية مهنية في الحساسية الجندرية والصحافة المستقلّة، كبرنامج القيادة والتأثير للصحفيات السوريات والناشطات السياسيات والمدافعات عن الحقوق في دمشق، من أيار/مايو وحتى آب/أغسطس ٢٠٢٥.

شبكات إعلامية تعاونية

- شبكة «أبراج»[٦٩] تأسّست في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، للتنسيق بين خمس إذاعات محلية مستقلّة لدعم الإنتاج المشترك وتقاسم الموارد المالية والفنية.

- «الشبكة السورية للوسائل المطبوعة»[٧٠]، تأسّست في حزيران/يونيو ٢٠١٤ كتحالف لسبع مطبوعات بهدف دعم الطباعة والتوزيع وتقليل التكاليف، وبدعم من منظمات دولية.

الإعلام والنقابات في مناطق الإدارة الذاتية

تشكّلت في مناطق الإدارة الذاتية خمسة أطر رئيسية مسؤولة عن تنظيم الإعلام وتدريب العاملين فيه، وتضمّ «دائرة الإعلام» باعتبارها الجهة القانونية العليا لتنظيم الإعلام، و«مكتب الإعداد والتدريب» التابع لها، و«اتحاد الإعلام الحرّ» كنقابة مهنية محلية، و«شبكة الصحفيين الأكراد السوريين» كجمعية قومية مرخصة، بالإضافة إلى مركز (ASO) الذي يقدّم ورشاً شبابية متخصّصة في المُناصرة والتحريك الإعلامي.

٦٩ "ABRAJ: Towards a Cooperative Media Sphere in Syria", Syria Untold, January 7, 2015.

٧٠ سما الرحبي، «الشبكة السوريّة للإعلام المطبوع... نحو صحافة جامعة»، العربي الجديد، ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

دائرة الإعلام

هي تقريباً تلعب دور وزارة الإعلام في حكومة دمشق، إذ تنصّ المادة الثالثة من قانون الإعلام الصادر عام ٢٠٢١ عن الإدارة الذاتية، على أن «دائرة الإعلام» هي الجهة التنفيذية العليا المشرفة على شؤون الإعلام في شمال وشرق سوريا، وتتألف من رئاسة مشتركة، ونيابة رئاسة، وهيئة حكم، وسبعة أعضاء يمثّلون مهنّيي الإعلام في الإدارة الذاتية. وإضافة إلى دورها التنظيمي لجميع مفاصل الإعلام في مناطق الإدارة الذاتية، تضمّ الدائرة مكتب الإعداد والتدريب الذي يضطلع بتنظيم الدورات وورش العمل لجميع الإعلاميين والعاملين في المؤسسات المحلية.

اتحاد الإعلام الحرّ

تأسّس الاتحاد عام ٢٠١٧ بترخيص من الإدارة الذاتية ليكون الإطار النقابي المهني للصحفيين ووسائل الإعلام في شمال وشرق سوريا. يضمّ الاتحاد مجلساً إدارياً منتخباً وله لجان متخصصة في حماية الصحفيين، والشؤون القانونية، المراقبة والتدريب والتطوير، إذ ينظّم الاتحاد بشكل دوري مؤتمرات وورشاً في ميثاق العمل الصحفي وقانون الإعلام لتعريف الصحفيين بحقوقهم وواجباتهم وِفق القوانين السائدة. كما أطلق الاتحاد مبادرات تدريبية مشتركة مع «دائرة الإعلام» في مواضيع إدارة غرف الأخبار، إعداد التقارير الحسّاسة الخاصة بالطائفية والنزاع، والتحقيق الاستقصائي بالتعاون مع منظمات دولية منها CFI و IMS.

شبكة الصحفيين الأكراد السوريين

«شبكة الصحفيين الأكراد السوريين» هي جمعية مهنية مرخّصة في مناطق الإدارة الذاتية، تجمع الإعلاميين الكرد من جميع القطاعات الإعلامية بهدف حماية الهوية الحضارية وتعزيز العمل الإعلامي في مناطق الإدارة الذاتية. ولا يشترط القانون انضمام الصحفيين لأي نقابة، لكن الالتحاق بالشبكة يوفّر لهم تصاريح عمل رسمية وتغطية قانونية لممارسة الصحافة ضمن القوانين المحلية. أيضاً لدى الشبكة ورش عمل حول تغطية حقوق الأقلّيات والتوثيق المرئي للانتهاكات، وتعمل على هذه التدريبات بالشراكة مع منظمات حقوقية دولية مثل PAX for Peace وSTJ.

٧. المؤسسات التعليمية

كانت بداية تجربة تعليم الصحافة والإعلام في سوريا مع المعهد الإعلامي التابع لجامعة دمشق، والذي انطلق عام ١٩٦٩، ثم تطوّر المعهد ليصبح قسماً للإعلام في كلية الآداب عام ١٩٨٧، وبعدها ارتقى القسم ليصبح كلية مستقلّة عام ٢٠١١. هذه المسيرة البطيئة تمثّل بالضبط واقع الإعلام السوري، ومشكلات تعليمه، إذ على رغم التوسع النوعي من حيث إضافة مقرّرات عملية واستديوهات في كلية الإعلام، إلا أن الاكتظاظ في القاعات ونقص الكوادر كانا عقبة كبيرة. وفي عام 2001، ضمّ برنامج التعليم المفتوح، وهو برنامج حكومي مدفوع الأجر في الجامعات الحكومية ومخصّص للطلاب الراغبين في متابعة تعليمهم الجامعي خلال عطلة نهاية الأسبوع، ومن ثم دخلت الجامعات الخاصة على خط تدريس الإعلام. وعلى رغم زيادة عدد الطلاب والأرباح التي جنتها الجامعات الرسمية، إلا أنها لا تزال تعاني من مناهجها النظرية التقليدية وبنيتها التحتية المحدودة، بينما أدخلت بعض الجامعات الخاصة بالتعاون مع مؤسسات دولية مقرّرات الصحافة الرقمية والعلاقات العامة والإنتاج التلفزيوني.

معهد الإعداد الإعلامي (١٩٦٩ - ١٩٨٧)

تأسّس «معهد الإعداد الإعلامي» في جامعة دمشق عام ١٩٦٩، كأول برنامج أكاديمي لتدريس مبادئ الصحافة والإعلام في سوريا، وركّز المعهد على الجوانب النظرية وقدّم دورات قصيرة للتأهيل المهني، قبل أن يتوسّع لاحقاً ليتولّى التدريس لطلاب المرحلة الجامعية[٧١].

قسم الإعلام في كلية الآداب (١٩٨٧ - ٢٠١١)

عام ١٩٨٧ استُحدث «قسم الصحافة» ضمن كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق، ثم صار اسمه «قسم الإعلام»، وضمّ برامج التعليم النظامي و«المفتوح». وكان القسم مكتظاً ويعاني من نقص الموارد، وبحلول عام ٢٠٠٨ وصل عدد طلاب القسم النظامي إلى ١٣٠٠، وطلاب «المفتوح» إلى ٨ آلاف. وعلى رغم تحقيق التعليم المفتوح دخلاً عالياً للجامعة من رسوم تسجيل الطلاب، لم تتجاوز هيئة التدريس في «قسم الإعلام» الـ ٢٠ عضواً، وبقيت دون مختبرات أو استوديوهات حديثة، وأيضاً دون مناهج عملية إذ بقيت أغلب المناهج نظرية سردية تفتقر إلى التخصّص الدقيق والتطبيق العملي، ما أنتج أجيالاً من الخرّيجين يفتقرون إلى المهارات التقنية المطلوبة في سوق العمل[٧٢].

كلية الإعلام (٢٠١١ - الآن)

في الأول من آذار/مارس ٢٠١١ صُدّق قرار استحداث كلية الإعلام في جامعة دمشق، لتضم أربعة أقسام: العلاقات العامة والإعلان، والإذاعة والتلفزيون، والصحافة والنشر، والإعلام الإلكتروني. وعملت الكلية على تحديث المناهج وتوسيع القدرات البحثية وتوفير استوديوهات ومختبرات كمبيوتر، مع ورش مشتركة مع «معهد الجزيرة» وغيره من المؤسسات. ثم أقرّت الكلية

٧١ «واقع تدريس الإعلام في سوريا: عام من الاعترافات المؤلمة»، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير.

٧٢ *idem*.

درجات الماجستير والدكتوراه ودبلومات التخصّص لتغطية الاحتياجات الأكاديمية والمهنية. وبقي الاختلال في التوازن بين الكمّ والنوع قائماً، وعانى القطاع التعليمي الإعلامي من غياب شبه تام للشراكات والتعاون مع المؤسسات الدولية للتدريب وإقامة ورش العمل.[٧٣]

الجامعات الخاصة

أنشأت الجامعات الخاصة برامج للإعلام، مثل الجامعة العربية الدولية وجامعة القلمون الخاصة والجامعة السورية الخاصة، واتّبعت هذه الجامعات مناهج تطبيقية غربية، مثل الصحافة الرقمية والإنتاج التلفزيوني والتصميم الصحفي والعلاقات العامة، مع مختبرات متقدّمة وشراكات دولية، جميعها توقّف أو تعثّر بعد انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١.

المؤسسات الخاصة

عقب الانفتاح الشكلي على الحرّيات، والواقعي تجاه رأس المال الذي بات بيَد المقرّبين من السلطة، ظهرت بعض المؤسسات التدريبية التي لا ترقى للمستوى التعليمي الأكاديمي، ولكنها تقدِّم خبرات تخصّصية في مجالات مختلفة، من هذه المؤسسات، برزت الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير والتي تأسّست عام ٢٠٠٤، كمؤسسة متخصّصة في إعداد الكوادر الإعلامية والدبلوماسية والإدارية وتأهيلها. وميّزتها شراكات قوية مع هيئات عربية وعالمية، واتخذت من دمشق مقرّاً لها. قدّمت الأكاديمية في مقرّها تدريباً تحت عنوان «دبلوم الإعلام» والذي يمتد على ٤١٢ ساعة نظرية إضافة إلى ٢١٠ ساعات تطبيقية وميدانية في مؤسسات إعلامية. وكانت تتقاضى أجوراً كبيرة جداً قياساً بمتوسط الدخل في تلك الفترة، وبحسب موقع الأكاديمية فهي لا تزال قائمة حتى تاريخ اليوم.

التعليم خارج سلطة الأسد

لم تنتظر المناطق المحرّرة وقتاً طويلاً، إذ بدأت جامعتا إدلب وروجآفا بإرساء أقسام إعلامية رسمية تستجيب لحاجات تلك المناطق والإدارة الذاتية. فأسّست جامعة إدلب في ٢٠١٦ «المعهد التقاني للإعلام» الذي ضمّ شعب الصحافة والمراسلة، والتصوير والتصميم، والقسم السمعي - البصري، فيما أنشأت كلية العلوم السياسية والإعلام عام ٢٠٢٣. في المقابل، أطلقت جامعة روجآفا في تموز/يوليو ٢٠١٦ «قسم الاتصال» داخل كلية الإعلام والعلوم الإنسانية، ويقدّم مقرّرات في نظريات الاتصال والإعلام الرقمي والإخراج السمعي - البصري، مدعوماً باستوديوهات ومختبرات ومراكز تدريب.

جامعة إدلب

- **المعهد التقاني للإعلام**: تأسّس عام ٢٠١٦ وضم شعبة الصحافة والمراسلة والتصوير والتصميم وشعبة السمعي - البصري. وفي عام ٢٠١٨ أغلقت الشعب الثلاث وأدمجت في تخصّص عام للإعلام مع ضمان مناهج تجمع بين النظرية وتاريخ الصحافة، أسس الاتصال، والتطبيق العملي، ورش تحرير ومونتاج.

٧٣ Maghribi, R., "Supporting Syria through Media Training", *Middle East Institute*, April 5, 2012.

- **كلية العلوم السياسية والإعلام:** افتُتحت في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٣، وتضمّ الإعلام الرقمي وصحافة البيانات، والعلاقات العامة والإعلان، الإذاعة والتلفزيون، والصحافة والنشر.

جامعة حلب الحرّة

تقع في مناطق عزاز ومارع في ريف حلب، تأسّست عام ٢٠١٥ بقرار من الحكومة المؤقتة التابعة للمعارضة، وتمنح بكالوريوس في الإعلام، وتضمّ شعبة الصحافة ضمن كلية الحقوق والعلوم الإنسانية.

جامعة الشام الخاصة

أول جامعة في مدينة عزاز في ريف حلب الشمالي، تقدّم برامج إعلام رقمية وصحافة إلكترونية ضمن كلية العلوم الإنسانية.

جامعة ماري الخاصة

تأسّست عام ٢٠١٥ في مدينة خزانو في ريف حلب الشمالي، وأيضاً تطرح مساق مهارات الإعلام ضمن برنامج بكالوريوس الآداب.

جامعة الشمال الخاصة

تأسّست عام ٢٠١٥ في سرمدا في ريف إدلب، وهي جامعة خاصة تخدم محافظة إدلب وحلب، وتضمّ قسم «الاتصال والإعلام» ضمن كلية الآداب.

جامعة بشاك شهير

جامعة تركية – سورية خاصة، تأسّست في مدينة الباب في ريف حلب الشرقي عام ٢٠٢١، وتضمّ برنامج الإعلام والاتصال بدوام كامل.

جامعة الزهراء

جامعة خاصة تأسّست عام ٢٠٢١ في مدينة جرابلس في ريف حلب الشمالي، وتطرح برنامج بكالوريوس في الإعلام الرقمي ضمن كلية العلوم الاجتماعية.

جامعة روجآفا

تأسّست الجامعة في تموز/يوليو ٢٠١٦ في مدينة القامشلي، وتأسّس فيها قسم الاتصال في كلية الإعلام والعلوم الإنسانية، ويُدرّس على مدار ثمانية فصول دراسية، أربع سنوات، بنظام الساعات المعتمدة، بهدف تحقيق معرفة علمية في استخدام التكنولوجيا في نقل المعلومات، وتطوير مهارات الاتصال بين الأفراد والمؤسسات.

المستقبل

يتّضح ممّا سبق أننا أمام قطاع تعليمي رسمي يعاني من مشكلات كبيرة، أبرزها انعدام الخبرات والتعليم التطبيقي في مهنة يشكّل الهامش النظري منها جزءاً يسيراً، ولذا يتوجب العمل على تحديث المناهج لتشمل المشاريع الميدانية الحقيقية، وزيادة ساعات التدريب في الاستوديو والمختبر، وتطوير الدراسات العليا ودعم كادر تدريسي متخصّص في مجالات الإعلام الحديث لرفع مستوى الماجستير والدكتوراه. وأيضاً يحتاج هذا القطاع إلى شراكات مؤسساتية مع وكالات الأنباء الدولية والفضائيات العالمية عبر برامج تبادل وإقامة معسكرات صحفية مشتركة، كما يتوجب التركيز على الإعلام الرقمي لمواكبة التحوّلات الإعلامية العالمية، وذلك بإدراج مقرّرات في الصحافة الاستقصائية الرقمية، والتحقّق من الأخبار والأمن السيبراني. بادر العديد من المؤسسات السورية والدولية إلى تقديم هذه التدريبات وأبرزها التعاون القائم حالياً بين «معهد الجزيرة» وكلية الإعلام في جامعة دمشق، والذي انطلق منذ شباط/فبراير ٢٠٢٥.

في حين يعاني قطاع تعليم الإعلام في الجامعات الأخرى في المناطق التي كانت خارج سلطة نظام الأسد من قلّة المختبرات الحديثة وغياب برامج الدراسات العليا ونقص في الكادر الأكاديمي المتخصّص في الإعلام الجديد، وينقصه الكثير من الشراكات لتطوير وتحديث المناهج التعليمية، إلا أن ذلك ممكن عبر تعزيز العلاقات مع المؤسسات التدريبية السورية التي امتلكت خبرات عالية، وأيضاً عبر بناء جسور تعاون مع البرامج الدولية التدريبية المتخصّصة في دراسة الإعلام في الجامعات العربية والغربية.

٨. المنظمات التدريبية

عقب الثورة السورية انطلقت مبادرات تدريب محلية، وأبرزها (Syria Direct) عام ٢٠١٣، و(SIRAJ) عام ٢٠١٦، وقدّمتا ورشاً في الصحافة الاستقصائية والتحقّق الرقمي لعشرات الصحفيين داخل وخارج سوريا. تلتها منظمات عربية مثل (Women Who Won The War) عام ٢٠١٥ وهي متخصّصة في تدريب الصحفيات على الأمن الرقمي والحساسية الجندرية. أما على الصعيد الدولي فقد أسهمت مؤسسات مثل (DW Akademie, IREX, Internews, IWPR) منذ العام ٢٠١١ في بناء قدرات الإعلاميين السوريين عبر دورات في السلامة الشخصية وإعداد التقارير، والاستدامة المالية لمشاريع الإعلام المستقل.

المنظمات المحلية

- SIRAJ (Syrian Investigation Reporting for Accountability Journalism): تأسّست عام ٢٠١٦ في فرنسا وبدأت نشاطها التدريبي داخل سوريا مطلع ٢٠١٧. التخصّص الرئيسي للتدريب هو التحقيقات الاستقصائية والبحث في المصادر المفتوحة ورصد الفساد، والتدريبات كانت في مناطق متعدّدة في دمشق وإدلب، ونشرت تحقيقات بالتعاون مع شبكات استقصائية صحفية دولية وصحف معروفة.

- Syria Direct: تأسّست عام ٢٠١٣ في عمان/برلين وبهدف التدريب على شكل برنامج نصف سنوي لتدريب ١٢ صحفياً سورياً على الكتابة باللغتين العربية والإنكليزية والتحقّق من المصادر والعمل متعدّد الوسائط، وتخرّج من هذه التدريبات أكثر من ١٨٠ صحفياً حتى عام ٢٠١٨.

- المركز السوري للإعلام وحرّية التعبير (SCM): على رغم أقدمية تأسيس المركز إلا أنه كان يعمل بشكل مكثف على مراقبة الحرّيات الإعلامية، ولكنه أيضاً قدّم مجموعة دورات في التحقّق الرقمي وأمن الميدان ضمن برنامجه «معلومات المصادر المفتوحة» الذي بدأ مع بداية العام الجاري ٢٠٢٥.

- مركز رام للتطوير الإعلامي[٧٤]: هو الذراع التدريبي لمؤسسة راديو روزنة، أُطلق رسمياً عام ٢٠١٨، في مدينة غازي عينتاب التركية، ويعدّ هذا المركز منصّة متخصّصة في تقديم خدمات التدريب والتطوير الإعلامي والاستشارات الصحفية، ويقدّم تدريبات تشمل الدعم التحريري، أي بناء استراتيجيات تحريرية، إدارة غرف الأخبار، الصحافة المتعمّقة، الصحافة الحسّاسة للنزاع، الصحافة الإنسانية، وصحافة الحلول، وأيضاً تدريبات في الصحافة الرقمية، والصحافة الإذاعية والصوتية، وفي إدارة المؤسسات الإعلامية. يتعاون المركز مع مؤسسات دولية لتنفيذ مشاريعه التدريبية مثل (CFI) و(IMS) ومعهد الصحافة النرويجي.

- برنامج مارس في عنب بلدي[٧٥]: يُعتبر أحد أبرز المبادرات الإعلامية المستقلّة في سوريا، وأُطلق لأول مرة عام ٢٠١٨، بهدف تمكين الشباب السوريين من اكتساب المهارات الصحفية العملية، وهو برنامج مجّاني ومكثّف يستهدف خرّيجي كليات الإعلام واللغات، بالإضافة إلى الصحفيين الجدد. حتى عام ٢٠٢٥ نظّم البرنامج ١٨ دورة تدريبية وتخرّج منها ١٨٥

٧٤ «روزنة .. تدريب خاص حول صناعة قصص الفيديو (بالصور والفيديو)»، روزنة، ٢٥ أيار/مايو ٢٠٢٠.
٧٥ «برنامج "مارس" الصحفي لأول مرة في دمشق.. منح تدريبية وفرص عمل»، عنب بلدي، ١٨ آذار/مارس ٢٠٢٥.

متدرباً ومتدربة، وتأتي الدورة رقم ١٩ لتكون في دمشق في شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٥، ويشمل برنامج مارس تدريبات على الصحافة الرقمية وصحافة البيانات وإنتاج وتقديم البرامج الإذاعية والتحقّق من المعلومات ومكافحة الأخبار الكاذبة والسلامة المهنية.

- أكاديمية آرتا الإعلامية: تأسّست في مدينة عامودا شمال شرق سوريا عام ٢٠١٩، وهي تقدّم تدريبات مهنية في مجال الإعلام، مع تركيز خاص على تمكين النساء في العمل الصحفي، وقد ساهمت هذه المبادرة في زيادة عدد الصحفيات العاملات في «آرتا إف إم»، حيث أصبحت النساء يُشكّلن نسبة كبيرة من فريق العمل، ويشمل التدريب في أكاديمية «آرتا» إعداد وتقديم البرامج الإذاعية، والتحرير الصحفي وإعداد التقارير والتصوير والإنتاج الصوتي، والتدريب على الصحافة المجتمعية والرقمية، وهي تعمل في مناطق شمال شرق سوريا التي تقع تحت سيطرة الإدارة الذاتية الكردية.

المنظمات العربية/الإقليمية

- Women Who Won the War: تأسّست عام ٢٠١٥ وساهمت في تشكيل شبكة تدريبية نسوية في الشمال السوري، ودرّبت في تخصّصات الأمن الرقمي والتوثيق المرئي والصحافة الحسّاسة للجندر.

- معهد الجزيرة الإعلامي: أُطلق عام ٢٠٠٤ كذراع تدريبي تابع لشبكة «الجزيرة»، وبرامجه المباشرة في سوريا انطلقت بعد سقوط نظام الأسد، ولكن سبق أن وقّع المعهد مع الأكاديمية السورية الدولية للتدريب والتطوير عام ٢٠٠٧ تفاهماً لإطلاق دورات تدريبية في دمشق. أما بعد سقوط الأسد فقد نظّم المعهد دورة «سرد القصص في الصحافة الرقمية» وأجرى زيارات ميدانية تعريفية في كلية الإعلام في جامعة دمشق لتعريف الطلاب بالفرص والبرامج المتاحة للتدريب.

٩. التحدّيات الرئيسية في مواجهة الإعلام السوري

تعجّ المؤسسات الحقوقية وتلك المعنية بالحرّيات الصحفية بمئات التقارير عن الانتهاكات التي أصابت الصحفيين والناشطين الإعلاميين السوريين طيلة سنوات الثورة منذ العام ٢٠١١ وحتى سقوط نظام الأسد في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤، وينال نظام الأسد النصيب الأكبر من نسب الانتهاكات تلك، ويليه «تنظم الدولة الإسلامية في العراق والشام»، ومن ثم باقي الفصائل العسكرية والإدارة الذاتية الكردية.

التحدّيات الأمنية

سقوط النظام لم يُلغِ المخاطر الأمنية التي يعاني منها العمل الإعلامي والعاملون فيه، إذ لا يزال الخطر يهدّد سلامة الصحفيين في خطوط التماسِ وجبهات القتال، مع تصاعد حالات الخطف والاغتيال. تتطلّب المرحلة الراهنة وضع آليات حماية قانونية للصحفيين، وتدريبات أمنية ميدانية، مع تعاون دولي لرصد انتهاكات سلامة الإعلاميين وضمان مساءلة مرتكبيها[٧٦].

وقد رصدت منظمات صحفية محلية ودولية خمس حالات اختطاف لصحفيين من قِبل خلايا انتقامية وفلول النظام السابق وفصائل متناحرة، وحالات اغتيال[٧٧]، في ظل الانفلات الأمني عقب سقوط نظام الأسد. كما دخلت على ساحة الانتهاكات ضدّ الصحافيين في سوريا القوات الإسرائيلية التي توغلت في الأراضي السورية وقصفت بعض المناطق في الجنوب، ومعظم القواعد الجوية وقواعد الدفاع الجوي التابعة للنظام السابق. بالنهاية، على رغم سقوط الأسد، لم يُسنّ حتى الآن قانون إعلام انتقالي يحمي حرّية العمل الصحفي، ما يترك الباب مفتوحاً لاستخدام مواد «نشر أكاذيب» في استدعاء صحفيين.

التحدّيات الرقابية

عقب سقوط الأسد شهدت سوريا تحوّلاً في أنماط الرقابة على الإعلام، من هيمنة كانت تتولاها أجهزة الدولة المركزية إلى رقابة متعدّدة الفاعلين تشمل إدارات محلية وفصائل مسلحة، وحكومة انتقالية. وخاصة مع عدم صدور أي قانون إعلام انتقالي واضح، ما تسبّب باختلاف معايير الرقابة باختلاف المناطق والجهات الفاعلة فيها. فقد مارست الحكومة الجديدة والفصائل المسلحة والإدارة الذاتية، ضوابط ميدانية صارمة على الصحفيين، شملت تفتيش المعدّات واعتقالات سريعة بتهم «تعكير السلم» أو شكوك بالتعاون مع جهات مشبوهة[٧٨].

على مستوى الإنترنت، فقد كانت سوريا أيام النظام البائد تصنّف بين أعداء الإنترنت بسبب الرقابة الشديدة وحجب المواقع عبر المؤسسة السورية للاتصالات. في حين اتّبعت السلطات الجديدة نهج القطع الجزئي للإنترنت وتقنين سرعاته في الأوقات الحسّاسة، خصوصاً خلال التظاهرات أو المعارك، ما عطّل قدرة الإعلاميين على البثّ المباشر ونشر الأخبار العاجلة، في حين

٧٦ *Reporters Without Borders, ibid*.

٧٧ Soguel, D., "An opening in Syria for journalists", *The Christian Science Monitor*, February 11, 2025.

٧٨ Dalatey, F., "Investigating Syria after Assad: A Black Box, Opened", *Global Investigative Journalism Network*, April 10, 2025.

عمد الكثير من الإعلاميين أو المؤسسات إلى استخدام شبكات الإنترنت الفضائية، وإن كان لا يوجد قانون يسمح باستخدامها أو آخر يمنعها.[٧٩]

كما لا يمكن اليوم إنكار أجواء الخوف والترقب وسط غياب قانون واضح، ولذا اختار بعض الإعلاميين الرقابة الذاتية لحماية أنفسهم من الملاحقات، ما أضعف التنوّع الإعلامي. وهذا الواقع يؤكد، على رغم زوال السلطة المركزية المطلقة، أن الإعلام السوري يقع تحت رقابة أكثر تعقيداً وتجزئة، تتطلّب إصلاحات تشريعية وأمنية وتقنية مستعجلة لضمان حرّية التعبير واستقلال الإعلام السوري.[٨٠]

الأزمة المالية

يواجه الإعلام السوري اليوم في كافة قطاعاته (الحكومي، الخاص، والمستقلّ)، صعوبات مالية حادّة تنعكس على استدامة عمل المؤسسات وجودة الإنتاج. حيث يعاني الإعلام الحكومي من نقص حادّ في التمويل نتيجة الوضع الاقتصادي الكارثي، على رغم رفع العقوبات عن بعض مؤسساته الرسمية، ولكن مع استمرار تجميد أصوله[٨١]. أما الإعلام الخاص فيعاني من تبعات العقوبات الدولية وتراجع الدعم من المانحين الأجانب، ما دفع الكثير من الصحف والمواقع إلى خفض الرواتب وتقليص عدد الإصدارات[٨٢]. الإعلام المستقلّ، بما في ذلك المنصّات الصحفية والإذاعات المحلية، يشهد انكماشاً ملحوظاً بعد تجميد التمويل الأميركي وتراجع أولويات المانحين الأوروبيين[٨٣]، ما يهدّد قدرات هذا الإعلام على البقاء بعيداً عن التمويل الحكومي أو الأجندات الخارجية. وهذه الصعوبات المالية تتفاقم بفعل النقص الحادّ في الإعلانات المحلية، وارتفاع تكاليف الطباعة والبثّ وتقلّص سبل التمويل الذاتي، ممّا يستدعي استراتيجيات تمويل مبتكرة وحماية تشريعية لدعم إعلام مستدامٍ ومستقلّ.

الإعلام الحكومي

أعلنت المملكة المتحدة رفع عقوبات عن عدد من مؤسسات الإعلام الحكومي في سياق دعم إعادة الإعمار، غير أن القيود على الممتلكات والأصول المصرفية لا تزال سارية بحقّ رؤوس أموال الأسد وحلفائه، ممّا يحول دون ضخّ مالي كافٍ في هذه المؤسسات. الوضع المالي الحالي اضطر «الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون» ووكالة «سانا» إلى خفض الميزانيات التشغيلية مع تأجيل صيانة البنى التحتية وتحديث المعدّات، وتوقيف العلاوات والترقيات للموظفين، ما أدى إلى انخفاض جودة البرامج وتقليص عدد النشرات اليومية.

الإعلام الخاص

نتيجة نضوب الإعلانات المحلية، وغياب الدعم المباشر من السلطة التي كانت هذه المؤسسات الإعلامية تعمل تحت رعايتها، ونتيجة انكماش الاقتصاد السوري، وتفاقم الأزمة الاقتصادية، تأثرت بشكل مباشر سوق الإعلانات المحلية التي كانت تشكّل مصدراً رئيسياً لإيرادات الصحف الخاصة والمواقع، فانخفضت إيرادات الإعلانات بنحو ٦٠٪ خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ مقارنة بالربع الأخير من ٢٠٢٤[٨٤].

٧٩ Swehat, Y., "Forever No More: From Destruction to Rebirth, the Critical Need for Supporting Syrian Journalism", *Open Society Foundations*, May 2, 2025.

٨٠ Almustafa, H., "Press in the New Syria: Full of Challenges and Opportunities", *Levant 24*, May 3, 2025.

٨١ Melley, B., "UK lifts sanctions against some Syrian government agencies and media outlets", *AP News*, April 24, 2025.

٨٢ Masri, Z. and Al-Mahmoud, H., "Can the Syrian audience own its media outlets?", *Enab Baladi*, September 26, 2021.

٨٣ Bruun Randrup, C., *ibid*.

٨٤ Masri, Z. and Al-Mahmoud, H., *ibid*.

الإعلام المستقلّ

مشاريع الإعلام المستقلّة تعتمد على منح أوروبية وأميركية، ولكنها شهدت تراجعاً حادّاً بعد ٢٠٢٣ مع تغيّر الأولويات الدولية، وفاقمته القرارات الحكومية الانتقالية المبهمة حول الحصص الإعلانية والإعفاءات الضريبية. يُضاف إلى ما سبق ارتفاع أسعار الوقود وارتفاع تكاليف التنقّل والمعدّات الكهربائية والطباعة بنسبة بلغت ١٢٠٪ بين ٢٠٢٤ و٢٠٢٥ ما أثّر على قدرة هذه المنصّات على الاستمرار في البثّ المنتظم[٨٥].

التشظّي المعرفي والقانوني

يواجه العمل الإعلامي صعوبات إضافية مع تعدّد الجامعات والمناهج، بحسب مناطق السيطرة، وتنوّع القوانين الإعلامية الحاكمة أو غيابها[٨٦].

أسباب التشظّي المعرفي

اقتصر برنامج التعليم في الجامعات والمؤسسات التعليمية الرسمية قبل ٢٠١١، على مناهج مركزية تركّز على الإعلام الحكومي[٨٧]. في حين ظهرت أقسام إعلام في جامعات إدلب ٢٠١٥ وشمال شرق سوريا ٢٠١٦، وجامعات أهلية وخاصة في شمال شرق حلب، ولكل منها مناهجه الخاصة وِفق ظروفه المحلية وأولوياته المهنية. وهذا يعني وجود عاملين في حقل الإعلام بمعارف ومهارات مختلفة ومتباينة، غير قادرين على التواصل المهني مع بعضهم البعض بسبب اختلاف المصطلحات وأساليب التدريس[٨٨].

التعدّدية القانونية

تعدّدت القوانين الناظمة للإعلام في سوريا منذ وصول «البعث» إلى السلطة سنة ١٩٦٣ وحتى تاريخ اليوم، مع انتشار قوانين الإعلام المحلية، والإجراءات المتفرّدة في المناطق كل بحسب القوة المتنفذة هناك، وجميعها تسعى إلى أمر واحد هو مصادرة مفهوم حرّية التعبير، وتختلق متطلّبات ترخيص معقّدة تختلف من منطقة لأخرى، ما يولّد عدم يقين قانوني لدى الإعلاميين ويُثنيهم عن تبنّي ممارسات موحّدة.

هذه الحالة القانونية والتعليمية تنتج ضعفاً في التماسك المهني، وقلّة اللقاءات المشتركة بين خريجي مناطق مختلفة، مع ندرة المؤتمرات والمنتديات الموحّدة. وتتسبّب أيضاً بانخفاض جودة المحتوى وتباين مستوى المهارات التقنية والاستقصائية ما يؤدي إلى تفاوت في عمق ودقة التقارير الإخبارية. جميع ما سبق يؤدي إلى تشتيت المجال العام، ويخلق إشكالية في إيجاد أرضية نقاش إعلامي موحّد، ممّا يُضعف القدرة على تشكيل رأي عام متّسق.

٨٥ Bruun Randrup, C., *ibid*.

٨٦ Allam, R. and El Ghetany, S., "Journalism and Media Education in Times of Conflict: Three Cases from the Arab Region", Arab Media and Society, September 27, 2020.

٨٧ *idem*.

٨٨ Henriksen, Z., "Press in Transition in Syria: Constitutional Promises Amid a Climate of Crisis", Syria Untold, May 2, 2025.

التحدّيات الاجتماعية

عقب سقوط الأسد، يواجه الإعلام السوري اليوم جملة من التحدّيات الاجتماعية التي تقع في صلب قدرته على أداء دوره المجتمعي، وذلك نتيجة انعدام الثقة العامة في وسائل الإعلام المحلية بعد سنوات من التضليل والانقسام والتشرذم المجتمعي والطائفي الذي ينعكس في الخطاب الإعلامي[٨٩]. ويضاف إلى هذا ضعف تمثيل النساء والأقلّيات في هيئات التحرير، ما يُفاقم الإقصاء الاجتماعي. ونتيجة الظرف الاقتصادي الصعب تشتد المنافسة بدل التكامل المهني بين الفاعلين الإعلاميين[٩٠]. جميع ما سبق يتطلّب المعالجة من خلال ترسيخ معايير مهنية مشتركة، وتعزيز التنوّع والشمول داخل غرف الأخبار، وتعزيز الثقة بالإعلام ثانية من خلال تعزيز دوره المجتمعي والتزام المؤسسات الإعلامية بمعايير مهنية عالية والترويج لها بين الجمهور ليمتلك قدرات فرز المعلومات المضلّلة، ما يزيد من مناعته أمامها.

تراث التضليل

استخدام النظام للإعلام كآلة دعاية، مع تجاهل القضايا المعيشية واستبدالها بسرديات الانتصار القومي، خلق لدى الجمهور شكاً مزمناً تجاه أي رسالة إعلامية حتى من مصادر بديلة أو مستقلّة. وأظهرت دراسات أن أكثر من ٧٠٪ من السوريين يعتبرون أن معظم الأخبار تُنقل بتحيّز، وأنهم يتطلّعون إلى مصادر خارجية أو رقمية بديلة للحصول على المعلومات. انعدام الثقة هذا يترافق مع استخدام بعض الفاعلين المحليين منصّاتهم الرقمية لتأجيج الصراعات الطائفية والمناطقية، عبر شبكات التواصل المغلقة التي تعزّز انتشار المحتوى الطائفي أو التجييش من دون أي رادع مجتمعي أو قانوني، عبر قنوات التواصل الاجتماعي المغلقة[٩١].

غياب النساء

على رغم التقدّم النسبي في بعض المنصّات الإعلامية من حيث تمكين النساء بين صفوفها، إلا أن نسبة الصحفيات لا تزال تقلّ عن ٢٥٪ في غرف التحرير الإعلامية السورية، وهذا الغياب ينعكس في تغطية قضايا النساء والعنف الأُسري، وتكرار سرديات نمطية تُفقد الإعلام فرصته في كسب ثقة نصف المجتمع وأكثر[٩٢].

٨٩ *Free Press Unlimited, ibid*.

٩٠ "Calls for Aid, Local Resilience and Distrust the Complex Landscape of Feelings towards the Humanitarian Efforts in Syria", Insecurity Insight, February 6, 2025.

٩١ *Christou, W., ibid*.

٩٢ Miconi, A., "News from the Levant: A Qualitative Research on the Role of Social Media in Syrian Diaspora", *Social Media + Society*, January–March 2020.

١٠. الخلاصة

بناءً على كل ما سبق من مراجعات للأُطر القانونية والأبحاث التي تحلّل الواقع الإعلامي على جميع المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وبناء على تحليل الإطار التاريخي لهذه المهنة في سوريا، وبعد مراجعة تلك الأعمال التي ترصد واقع الإعلام السوري اليوم بعد سقوط نظام الأسد، يمكننا أن نوصي بوضع إطار عمل متكامل يجمع ثلاثة محاور أساسية:

الإصلاح التشريعي والوحدة القانونية

إن هذا يتطلّب إصدار قانون إعلام وطني موحّد يدمج مواد المراسيم السابقة ويلغي التشريعات المحلية المتضاربة[٩٣]، مع نصوص صريحة لحماية حريّة التعبير، بناء على ما ورد في الإعلان الدستوري، وأن يضمن القانون الجديد استقلالية هيئة تنظيمية مستقلّة عن الوزارات والأجندات الفصائلية[٩٤]. ربما يكون من الأفضل تأسيس مجلس أعلى للإعلام يمثّل جميع الفاعلين على الساحة الإعلامية بطريقة تحمي حقوق الجميع، وبهذه الحالة يمكن تأسيس هيئة رقابية تتبع هذا المجلس الأعلى وتضمّ ممثّلين عن القطاع الحكومي والخاص والبديل والمجتمع المدني وتخويلها صلاحيات مراجعة إجراءات الترخيص والعقوبات بشكل شفّاف وعادل. كما يتوجّب على القانون الجديد أن يلغي مواد السجن على «نشر أخبار كاذبة» أو «التحريض»[٩٥] مع استبدالها بعقوبات مدنية وجزاءات مهنية تُراعي المعايير الدولية (العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية).

تمويل مستدام ودعم مؤسّسي

ربما يكون من المفيد تأسيس صندوق تمويل وطني مشترك للإعلام تُسهم فيه الدولة والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية، ويُدار عبر مجلس أمناء مستقلّ، ويقع تحت متابعة المجلس الأعلى للإعلام. ويعمل هذا الصندوق على تقديم منح دورية واحتضان مشاريع إعلامية مستدامة بعيداً عن الصراعات السياسية[٩٦]. من الأفكار الأخرى، تشجيع الإعلانات المحلية عبر حوافز ضريبية للشركات التي تدعم الإعلام السوري المستقلّ، وتفعيل شراكات مع قطاع الاتصالات لتخصيص نسبة من الرسوم لدعم المحتوى المحلي بجودة عالية، وأيضاً من المفيد العمل على الوصول الإعلاني إلى الفئات الأكثر حاجة إليه، من خلال بناء آلية وسيطة بين المعلنين على اختلاف كتلهم المالية والمنصّات الإعلامية الصغيرة أو الناشئة[٩٧]. ثم من الممكن العمل على بناء تحالفات إعلامية على غرار منظمة الصحافة الاستقصائية (OCCRP) لتقاسم الموارد والوقوف أمام الأزمات المالية بشكل جماعي، ما يقلّل من هشاشة المنصّات البديلة[٩٨].

٩٣ Almustafa, H., *ibid*.

٩٤ Issa, A., "Syria's New Media Landscape", *Middle East Institute*, December 2016.

٩٥ Daher, J., "Syria, the uprising and the media scene", *Open Democracy*, October 26, 2017.

٩٦ "Social Accountability in Post-Conflict Syria", *Justice for Life*, March 26, 2025.

٩٧ Beck, N.-E. and Döbert, L., "Reconstruction and security sector reform in Syria must go hand in hand", *Atlantic Council*, December 6, 2019.

٩٨ Issa, A., *ibid*.

رفع القدرات المهنية والتقنية

وذلك يكون عبر عملية إصلاح منهجية لكليات الإعلام والمعاهد والأقسام في جميع الجامعات الخاصة والعامة، وأيضاً من خلال بناء آلية تعاون متكاملة مع مؤسسات دولية متخصّصة بالتدريب الإعلامي، تشمل الصحافة الاستقصائية، الأمن الرقمي، والتحقّق المفتوح المصدر، إضافةً إلى ورش السلامة الميدانية للصحفيين[٩٩]. واعتماد بروتوكولات أمان ميداني وإلزام جميع المؤسسات الإعلامية بإعداد خطط طوارئ، وتدريب العاملين على الإسعافات الأولية والإخلاء السريع من المناطق الساخنة، وتطوير البنية التقنية عبر تأمين خطوط إنترنت احتياطية وتحسين استوديوهات البثّ باستخدام معدّات موفّرة للطاقة، مع إنشاء منصّات بثّ رقمية قابلة للتوسع في جميع المحافظات.[١٠٠]

بناء ثقة الجمهور وتعزيز التضامن المهني

ربما من المفيد اليوم إطلاق «ميثاق ثقة إعلامي» جديد يلتزم بتحرّي الدقة والشفافية، وينشر التقارير الدورية عن مستويات الالتزام المهني في جميع المؤسسات الإعلامية الحكومية والخاصة والبديلة[١٠١]. ومن ثم العمل على تشكيل منتدى إعلام سوري موحّد يجمع سنوياً كل الفاعلين، حكومة، مؤسسات خاصة، بديلة، جامعات، منظمات مجتمع مدني، منظمات تدريبية، وذلك لوضع استراتيجيات مشتركة وتبادل أفضل الخبرات. في الختام، من المفيد العمل على حملات توعية مجتمعية حول مهارات التحقّق من الأخبار وتشجيع مشاركة الجمهور في رصد الأخطاء والتبليغ عنها، عبر تقديم تقييمات واضحة ومباشرة لعمل المؤسسات الإعلامية، تعليمية أو رسمية أو خاصة أو بديلة، ما يقوّي الانسجام بين الإعلام والمجتمع ويخفّض مستويات التضليل.

٩٩ Friberg Lyme, R., "Syrian Independent Exile Media", *International Media Support*, November 2020.

١٠٠ Beck, N.-E. and Döbert, L., *ibid*.

١٠١ Sergie Attar, L. et al, "Syria After Assad: A Future Beyond Authoritarian Rule?", *DAWN*, May 2, 2025.

يُمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه ونقله شرط نسبِه إلى مؤسسة سمير قصير، ولكن من دون الاعتبار بأي شكل من الأشكال أنّ مؤسسة سمير قصير تؤيّد استخدام العمل من قبل أي طرف آخر. لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

بتمويل من الاتحّاد الأوروبي

brave media
SUPPORTING INDEPENDENT MEDIA WORLDWIDE

تعكس محتويات هذا التقرير آراء مؤسسة سمير قصير والمؤلّف، ولا يُمكن الاعتبار أنها تعكس بالضرورة آراء الاتحّاد الأوروبي.

تصميم: مارك رشدان
تأليف: جابر بكر
إشراف: أيمن مهنا
تدقيق لغوي: يوسف ملحم الهاشم

أيار ٢٠٢٥ – مؤسسة سمير قصير

مؤسسة سمير قصير
العنوان: ريفرسايد، بلوك سي
الطابق السادس، شارع شارل حلو
سن الفيل، المتن – لبنان
هاتف: ٤٩٩٠١٢ ١ ٩٦١+
info@skeyesmedia.org
skeyesmedia.org